الرؤيةُ المفاهيميةُ للغلاءِ والأزمةِ الغذائيةِ في مصرِ عصر سلاطينِ المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)

مصطفى وجيه مصطفى

شهدت مصر في عصور السيادة الإسلامية ـ وفي العصور القديمة أيضًا ـ مثل غيرها من الأقاليم الجغرافية الأخرى أزمات وكوارث عديدة ؛ عرفت المنطقة على إثرها سلسلة من التحولات الكبرى والانعطافات الحاسمة في مسارها التاريخي ، فكانت «المجاعات» أو «أزمات الغذاء» أو «الغلاء» من أشد البلايا وقعًا على حياة المجتمع ، وبخاصة أن بعضها كان يُفرز واقعًا مريرًا صعب على فئات مجتمع مصر الوسيط معايشته في تلك الفترة.

وما زالت مثل هذه الأزمات أي «الغذاء» أو «الغلاء» على سبيل المثال بحاجة ماسة إلى دراسة عميقة علما بأن التأريخ لمجتمع مصر في أية فترة من عصوره الوسيطة يستوجب الإلمام بكل حيثياته ، دون إهمال أي جزء منها ، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لإماطة اللثام عن فترات عصيبة مرت بها مصر في حقبة زمنية من العصر الوسيط ، وإن كان دورنا هنا هو محاولة فهم اشكالية المصطلحات التي استخدمتها مصادر العصر المملوكي إبان حدوث «غلاء» أو «أزمة غذاء» أو «مجاعة» وربما يكون ذلك موضوعا جديدًا في مجال البحث الأكاديمي وبخاصة أن الدراسات السابقة قد أفاضت الحديث عن مساره السياسي والعسكري ، وإن

كان البعض منها قد لامس الجانب الحضاري منه فإنها أسهبت الحديث أيضا عن فترات قوته، وصعود دولة المماليك إلى مكانة مميزة بين دول العالم؛ لكنها في مقابل ذلك أهملت الحديث عن فترات ضعفه وانتكاساته، فظلت مثل هذه الجوانب حلقة من حلقات التاريخ المنسي، فلم تنل الحظ الأوفر من الدراسة، عدا في ثنايا بعض البحوث والدراسات ضمنا التي اهتمت هي الأخرى ـ في غالبها ـ بتوصيف حال المجتمع إبان الأزمة بمصطلحات متعددة دون تحديد ماهية أي من هذه المصطلحات.

واللافت للنظر هو عدم وجود دراسة تختص بدراسة أو تفسير ماهية الأزمة الغذائية في أية عصر من عصور مصر الوسيطة ـ على حد اطلاعي– على الرغم من وجود دراسات متعددة بحثت في النواحي الحضارية، في حين أن مثل هذه المواضيع تستخق الوقوف عندها ودراستها بعمق إذا ما أردنا بناء نسق تاريخي متكامل حول مصر عصر سلاطين المماليك؛ لأنها تمثل مدخلًا لفهم أوضاع المجتمع عن طريق فهم لغته التي استخدمت خلال مراحل صعبة عاشه المجتمع المصري إبان تعرضه لمثل هذه الأزمات، والتي لها من دون شك آثار سلبية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، ولها انعكاسات على الأفكار والذهنيات والرؤى.

وذلك لأن الدارس لتاريخ مصر عصر سلاطين المماليك يلحظ ظاهرة التحول الاقتصادي في حياة المجتمع المصري آنذاك من مظاهر النمو والصعود في عهود السلاطين البحرية، إلى مظاهر الضعف والهبوط في عهود سلاطين البرجية، وإن كان عصر البرجية شهد فترات ازدهار ورخاء في عهود بعض السلاطين، فإنه شهد الضعف والهبوط في عهود آخرين. وتتكرر هذه الظاهرة بحيث تصير هي القاعدة على مر تاريخ الدولة في شطرها الثاني بالتحديد، فبينما تنعم البلاد بالرخاء والازدهار والعمران لعدة سنين، تعود فجأة إلى الشقاء ومعاناة أعراض الانحلال

والركود والقحط والوباء، وتلك سنة الله؛ حيث إن الغلاء والرخاء مازالا يتعاقبان في عالم الكون والفساد، منذ بدأ الله سبحانه وتعالى الخليقة في سائر الأقطار وجميع الأقطار والأمصار[١].

وفي ذلك نجد الجوع والغلاء أو الغلاء والجوع مثلًا وجهان لعملة رديئة واحدة عانت منها مصر بين الحين والآخر على مر تاريخها الطويل، ولكنها كانت أكثر شيوعًا عندما تعجز السلطة عن مواجهة الأزمات لضعف فيها، أو صراع داخلها، أو لسقوط هيبتها، وقلة حيلتها، وكان مثار الأزمات دائمًا يعود إلى حدوث ندرة مفاجئة في الموارد[٢]، ومن ثم تؤثر على الغذاء الضروري المتاح بالأسواق، حدثت ـ في الغالب ـ لعوامل طبيعية أو بشرية، وغالبًا ما كانت تحل المجاعة حتى تجر في أذيالها الوباء، أو يحل الوباء حتى يعصف بقوة العمل فيشح الغذاء ويظهر الغلاء وتقع الأزمة الغذائية[٣].

فإذا قُدِّرَ للبلادِ أن يتولى زِمامَ أُمُورِها حاكم هُمَام، كان بالإمكان احتواء الأزمة ومعالجة آثارها، أما إذا كانت الإدارة عاجزة عن إدارة الأزمة، فالهلاك والخراب، وتدهور الأحوال نتيجة اتساع دائرة الأزمة زمانًا ومكانًا واقع لا محالة[٤].

---

(١) المقريزى (تقى الدين أحمد بن على بن عبد القادر، المتوفى سنة ٨٤٥هـ/ ١٤٤٢م): إغاثة الأمة بكشف الغمة، نشر محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال، القاهرة ـ لجنة التأليف والترجمة، ١٩٤١م، ٧.

(٢) C. BORER, *What become of The mameluks?,* designed and illustrated by Deniswrigley, Wheaton amember of the pergamon Group 1969, p.24.

(٣) انظر بالتفصيل: مصطفى وجيه مصطفى: الغذاء في مصر عصر سلاطين المماليك، القاهرة ـ دار عين للبحوث الإنسانية، ٢٠١٦م. ٢٠٩ـ٢٤٧؛

J. W. BETHANY, «Agriculture as an economic barometer for late Mamluk Jordan», M.S. R., vol. 11. no. 1, middle East university of Chicago, 2007, p.185 and beyond.

(٤) W. MICHEAL and A. LEVANONI, *The Mamluks in Egyptian and Syrian politics and society,* Boston - Brill Leiden 2004, p.266.

وهكذا كانت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، بل والسياسية أيضًا كثيرة الحدوث، في العصور الوسطى على وجه الخصوص، ولعل تاريخ مصر في عصر المماليك وخاصة في النصف الثاني من ذلك العصر ـ أكثر عصور تاريخ مصر نصيبًا من الأزمات الاجتماعية التي يجلبها الوباء والجوع معًا أو يسبق أحدهما الآخر، حسبما تفعل عوامل الأزمة فعلها[١]، إلا أن اللافت للنظر هو خلط مصادر العصر المملوكي بين مصطلح الغلاء والأزمة الغذائية أو المجاعة حتى أن القارئ يتوه في ضبابيات أوصاف كتاب الأخبار لأوضاع المجتمع أوقات الشدة ولا يستطيع أن يجزم من وصف المؤرخين لشدة ما ما إذا كانت المصادر تقصد حدوث «غلوة» أو «مجاعة» ؟ ولعلنا في هذه الصفحات نستطيع التوصل إلى ماهية بعض المفاهيم التي استخدمتها المصادر في توصيفها لأحوال المجتمع إبان بعض الأزمات.

ماهية الغلاء والمجاعة في المصادر اللغوية

وإذا ما أردنا التعرف على ماهية «المجاعة» أو الأزمة الغذائية في كتب اللغة المعاصرة لعصر الدراسة مثلا : سنجد بعضها يشير إليها بأنها مفعلة من الجوع، ومن الفعل جاع يجوع، فهو جائع وجوعان، وعام المجاعة هو الجدب والقحط[٢]. والجوع نقيض الشبع، وهو أسم للمخمصة وهي مصدر مثل المغضبة، وهي خلاء البطن من الطعام جوعا[٣]، ويفهم من كلام ابن منظور أيضا أن مصادر اللغة كانت تطلق على المجاعة أيضا مصطلح «الأُلـبَـةُ» وهي مأخوذة من التألب أي .

---

(١) BORER, *What become of the Mameluks?*, p.24.

(٢) الفيروز آبادي (مجيد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي، المتوفى ٨١٧هـ/ ١٤١٤م) : القاموس المحيط ٣: ١٥، بيروت ـ دار العلم للملايين، د.ت.

(٣) الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد أبو العباس، المتوفى ٣٩٣هـ/١٠٠٢م) : تاج اللغة وصحاح العربية ١: ١٢٠١، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت ـ دار العلم للملايين، ١٩٨٤م.

التجمع ، حيث يتجمع الناس في المجاعة ويخرجون أرسالاً[١] كما يُفهم من كلامه أن المجاعة يطلق عليها الشدة وهو المصطلح نفسه الذي استخدمه كتاب الأخبار في بعض الأحيان للدلالة على وقوع غلاء وفي أحيان أخرى للدلالة على وقوع مجاعة أو أزمة غذائية كبرى بلفظ «وكانت شدة» (وأصاب البلاد شدة» ولا يخفى علينا أن استخدام كتاب الأخبار واللغة لذلك راجع إلى أن عصر المماليك هو عصر الموسوعات من ناحية كما أن كثير من كتاب الأخبار وضعوا تصانيف في جوانب متعددة في اللغة سواء في النحو أو البلاغة .. من ناحية ثانية كما أن علوم اللغة والشرع كانت هي أساس العلوم السائدة في عصور الإيمان «العصور الوسطى» من ناحية ثالثة. ومصطلح الشدة سواء في هذه المصادر أو تلك لا يخرج عن كون حدوث ندرة للمواد الغذائية على نطاق واسع. وفي السياق ذاته نجد أن المصادر اللغوية أطلقت أسم «السنة الغبراء»[٢] وسنة لزبة ، ولزبة تعني شديدة أو بها قحط[٣] وسمتها السنة الحمراء وعلة تلك التسمية عند أصحاب اللغة هو أن السماء تحمر في سني القحط[٤].

وتحمل سنة المجاعة في كتب اللغة معاني أخرى عدة منها : «سنة القحمة» أي الشديدة[٥] و«سنون خداعة» أي قليلة الخير[٦] و«سنة سنهاء» أي لا نبات فيها وغير ذلك[٧].

---

(١) ابن منظور (محمد بن مكرم الإفريقي جمال الدين أبو الفضل ، المتوفى ٧١١هـ/١٣١١م) : لسان العرب ١: ٣٦٨، بيروت ـ دار صادر ، ١٩٦٨م .

(٢) ابن منظور : لسان العرب ٥٠٨: ١.

(٣) ابن منظور : لسان العرب ١: ٧٢٨.

(٤) ابن منظور : لسان العرب ٨: ٦٦؛ ١٣: ١٥٠، ٥٠٢.

(٥) ابن منظور : لسان العرب ١: ٥٠٨.

(٦) ابن منظور : لسان العرب ١: ٧٣٨.

(٧) ابن منظور : لسان العرب ٤: ٢٩٠. وانظر معاني لغوية أخرى للمجاعة عند : ابن منظور : نفس=

والجدير بالذكر أن المصادر استخدمت مصطلح «الجائحة» للدلالة على المجاعة أو أزمات الغذاء أيضا ، و«الجائحة» تعني الشدة والنازلة العظيمة التي تجتاح المال من سنة قحط أو فتنة ، وأشارت المصادر نفسها أن القحط أو المجاعة من أهم أنواع الجوائح[١]. ومن المفيد هنا أن نوضح أن المصادر حين تحدثت عن الجائحة فإنها لم تشر إلى أن الجائحة هي المجاعة ذاتها وإنما تعد أحد أسباب المجاعة وليس المجاعة في حد ذاتها. حيث عرفت الجائحة فقهيا بأنها كل الآفات السماوية التي لا يد للإنسان فيها ، والتي لا يستطاع التحرز منها ولا دفعها إن علم بها ، وأمثلة ذلك القحط ، والبرد والجراد والدود والعفن والغبار المفسد ... إلخ [٢] وفيضان النيل بطبيعة الحال. أو بمعنى آخر ما أتلف من معجوز عن دفعه عادة قدرًا ؛ والمعجوز عن دفعه هو كل الآفات السماوية التي تحدث دون تدخل الانسان فيها ، من غرق أو جفاف وريح وبرد وسموم .. وغير ذلك[٣] ، ولا يهمنا هنا تفاصيل الاتساع اللغوي والجدل الفقهي بقدر ما يهمنا التعرف على مرادفات بعض المفاهيم التي يتكرر ذكرها في مختلف مصادر العصر المملوكي.

=المصدر ١: ٤٤، ٢٣٢؛ ٢: ٣٨٧، ٣: ١٥٠، ٥٠٢، ٧: ٣٧٤، ٣٨٦، ٨: ٦٦، ١: ٢٣٨؛ الجوهري : الصحاح ٣: ١١٥٠؛ الفيروز آبادي : القاموس المحيط ٤: ٢٨٧.

(١) انظر ذلك بالتفصيل عند : حامد صادق قنيبي وغيره : معجم ألفاظ الفقهاء ، بيروت ـ دار النفائس ١٩٨٨م ، ١٥٧ يتبع ؛ وانظر التعريفات اللغوية للجائحة عند : ابن منظور : لسان العرب ٨: ٦١ـ ٦٢؛ الفيروز آبادي : القاموس المحيط : ٢: ٢٨٥؛ الجوهري : الصحاح ١: ٣٦٠.

(٢) ابن سلمون الكناني : العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام ١: ٢٥١، مصر ١٣٠١هـ.

(٣) ابن رشد (محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الحفيد ، المتوفى ٥٩٥هـ/١١٩٨م) : بداية المجتهد ونهاية المقتصد ١: ١٥٦، القاهرة ـ مكتبة الأسرة ٢٠٠٩م ؛ وكذلك انظر : عادل مبارك : أحكام الجوائح في الفقه الإسلامي وصلتها بنظريتي الضرورة والظروف الطارئة ، القاهرة ـ مطبوعات جامعة القاهرة ، ٢٠٠١م ، ٩.

ولكننا نلحظ أن مفاهيم الأزمة الغذائية أو المجاعة وكذلك الغلاء في المصادر اللغوية كلها تدور حول حدوث ندرة في المواد الغذائية على نطاق واسع. أي لا يوجد تعريف جامع مانع استخدمته هذه المصادر للتفرقة بين المفهومين.

ماهية الغلاء والمجاعة في المصادر الفقهية

ومن ناحية أخرى، سارت المصادر الفقهية في تصورها لأزمة الغذاء أو الغلاء على نهج كتب المتصوفة كونها أيضا مصادر دينية تنظر للمجتمع وتؤرخ للحياة الاقتصادية والاجتماعية، فإضافة إلى مرادفات عديدة للمجاعة استعملتها كالقحط والجوع الشديد والخصاصة والمجاعة والشدة، إلا أن المصادر الفقهية آثرت في كثير من الأحيان استعمال لفظ المسغبة[1]، وإن لم تكن تشير إلى الوظيفة المقرونة بها، وهي الإطعام والإنفاق كما في مصادر المتصوفة. ونلاحظ أن المصادر الفقهية تسعى إلى توضيح دور الفقهاء في التخفيف على الناس وحل مشاكلهم ـ وإن كان ذلك نظريا فقط وليس فعليا ـ فذكرت هذه المصادر أزمة الغذاء على أنها من جملة المشاكل التي تعترض الناس باختلاف أصنافهم، وجعلتهم بسببها يبحثون عن شرعية دينية عند أهل العمامة لبعض السلوكيات التي يستطيعون من خلالها التغلب على المحاذير الدينية، وهنا يتجسد دور أهل العمامة بوضوح

---

(1) انظر: أبو البقاء (بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز المعروف بتاج الدين السلمي الدميري الدمياطي، المتوفى ٨٠٥هـ/١٤٠٢م): الشامل في فقه الإمام مالك ١: ٦٢٩، تحقيق أحمد عبد الكريم نجيب، المغرب ـ مركز نجيبوية للمخطوطات وخدمة التراث ٢٠٠٠م؛ الحطاب الرعيني (شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المتوفى ٩٥٤هـ/١٥٤٧م): مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ١: ١١١، بيروت ـ دار الفكر ١٩٩٢م؛ العبدري (محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدرى الغرناطى، المتوفى ٨٩٧هـ/١٤٩١م): التاريخ والإكليل لمختصر خليل ٣: ٢١٩، بيروت ـ دار الكتب العلمية ١٩٩٤م؛ أبو عبد الله المالكي (محمد بن عبد الله الخرشى المالكي، المتوفى ١١٠١هـ/١٥٩٢م): شرح مختصر خليل للخرشي ٢: ١٦٨، بيروت ـ دار الفكر، د.ت.

.كموجهين ومنظمين لعلاقات الناس مهما كانت طبيعتها.

ومن المهم الإشارة إلى أن مصطلح الجائحة التي عدتها كتب اللغة أحد أسباب الأزمة الغذائية أو المجاعة يتكرر ذكره في مصادر الفقه دون غيرها من المصادر لأنها تصور بوضوح ـ من خلال ذلك ـ الحضور الفقهي القوي ودور أهل العمامة البارز في حل مختلف المشكلات الناتجة عن هذه الجوائح بين مختلف فئات وأفراد المجتمع.

ماهية الغلاء والمجاعة في مؤلفات الصوفية

وعلى أية حال فإننا إذا ما انتقلنا للبحث عن مفهوم أزمة الغذاء «المجاعة» أو الغلاء في مؤلفات أهل التصوف فسوف نجدها تؤرخ لحياة دينية تعتني بالدرجة الأولى بتقصي أخبار مجتمع رباني ، ارتبط أفراده بالزهد والصلاح والولاية بصلة وثيقة ، فهي مصادر تاريخية ثرية جدا اهتمت أكثر بالتأريخ للذهنيات والمهمشين ، باعتبار أن الفئات التي تؤرخ لها كانت قريبة من قاعدة الهرم على الرغم من ارتباط مصالحهم بمن هم في قمته ، فهي تنبذ كل ما يتصل بالسلطة وغطرستها ، وتمجد حياة البساطة وشظف العيش والزهد وتفضلهما على ملذات الدنيا ، فالفقر ونبذ شهوة البطن هو من سمات المجتمع الولائي ، وخير دليل على ذلك هو نعت المصادر لهم بالفقراء[1] فالغلاء أو المجاعة (أي أزمة الغذاء) في المنظور الولائي امتحان من الله لهؤلاء الأولياء ، ليختبر مدى ثباتهم وصبرهم عليها ، وإيثار بسطاء الناس على أنفسهم في زمنها[2].

---

(١) ابن بطوطة (محمد بن عبد الله اللواتي ، المتوفى ٧٩٧هـ/ ١٣٧٧م) : الرحلة ، نشر محمد سعيد المزيني ، القاهرة ـ المكتبة التوفيقية ، د.ت ٣٣ـ ٣٤؛ ابن شاهين (غرس الدين بن خليل بن شاهين الظاهرى ، المتوفى ٨٧٢هـ/ ١٤٦٨م) : زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، نشر بولس راويش ، باريس ١٨٩٣م ، ٩٢.

(٢) الشعراني : (أبو المواهب عبد الوهّاب بن أحمد بن علي الأنصاري ، المتوفى ٩٧٣هـ/١٥٦٥م) :=

وبذلك تكون أزمة الغذاء أو المجاعة اصطبغت بصبغة دينية محضة، وقد استعملت مصطلحات «مجاعة» «شدة» «مسغبة» «قحط» «حال الضيق» وكثيرا لا تشير إلى أي من المصطلحات السالفة إلا وهو مقرون بفعل بطولي يجسده شخص الولي من صدقة أو طقس كرامي يجتاز بها هذه الأزمة، ويدفعها عن بسطاء الناس والمحتاجين منهم[1]. وعلى ذلك فالمصادر الصوفية هي الأخرى لم تقدم جديدا نستطيع به أن نفرق بين المفاهيم المتعددة.

وعلى ذلك فإن الغلاء أو المجاعة ـ التي نطلق عليها أزمة الغذاء كمصطلح واضح الدلالة والمعاني ـ لم يكن مُوحد الاستعمال في سائر المصادر، وهذا طبيعي وإن كانت وجهتها واحدة، وهي التأريخ للحياة البشرية وكل ما يتصل بها، إلا أن اهتماماتها مختلفة، كما أن اختلاف استعمالها لمصلح المجاعة لم يأت اعتباطا، وإنما عبر بوضوح عن ميولها واختلاف مشاربها لتقدم في النهاية الحدث التاريخي عن هذه الأزمة كيفما كان.

ماهية الغلاء والمجاعة في المصادر التاريخية

وإذا ما حاولنا التعرف على المفاهيم المرتبطة بهذه الأزمات وتحديد مفهوم المصطلحات التي تداولها أصحاب الحوليات على صفحات أعمالهم وهم بصدد رصد تلك الأزمات في المصادر التاريخية فيُلحظ وجود تداخل بين مصطلحي

=لطائف المنن والخلاق بوجوب التحدث بنعمة الله على الإطلاق، بيروت ـ عالم الفكر، د.ت. ٦٢، ٦٣، ٣٢٣، ٤٠٠؛ لواقح الأنوار القدسية ١: ٢٤٢، القاهرة ـ المطبعة المحمدية، ١٣٢١هـ؛ الأنوار القدسية في قواعد الصوفية، القاهرة ـ دار جوامع الكلم، د.ت. ٦٤، ٦٧، ١٣١، ١٨٦؛ البحر المورود في المواثيق والعهود، القاهرة ـ مطبعة مصر ـ ١٣٢١هـ، ٧، ٨، ١٢٣ـ ١٢٤.

(1) انظر: وثيقة وقف الشيخ شمس الدين أبو عبد الله، وزارة الثقافة، رقم ٧٦١ بتاريخ شعبان سنة ٨١٤هـ؛ الشعراني: الطبقات الصغرى ٥٢؛ الطبقات الكبرى، القاهرة ـ دار الفكر العربي د.ت، ١: ١٧٢ـ١٧٣، ٢: ١١٨، ١١٩، ١٢٨، ٦٠٩، ٥: ٦٥، ١٣٠، ١٣١.

«الغلاء» و«المجاعة» ، فعلى سبيل المثال : في أزمة ٦٩٤-٦٩٦هـ/١٢٩٤-١٢٩٦م التي توالى خلالها الانخفاض والشراقي لثلاث سنوات ، وانتهت المأساة بوقوع جائحة طاعونية كبرى في النصف الأول من عمر الدولة إلى الحد الذي نتصور معه أن بعض أحداثها غير حقيقية ، وبالرغم من ذلك يطلق عليها مدوني المصادر المعاصرة «الغلاء العظيم»[١] أو «غلاء شديد»[٢].

وفي أزمة ٧٧٦هـ/١٣٧٤م نجد المواصفات والتفاصيل التي طرحتها المصادر تُنبِئُ عن وقوع مجاعة ضارية وقاسية ، حتى لقد «...أكل الفقراء السلق والطين... والميتات ...»[٣] وموت عدد كبير منهم بالجوع[٤]. ومع ذلك لا نجد المصادر تُطلق

---

(١) ابن أيبك الدوادارى (أبو بكر عبد الله بن أيبك ، ت ٧٦٤هـ/ ١٣٦٢م) : كنز الدرر وجامع الغرر ، الجزء الثامن المسمى «الدرة الزكية في الدولة التركية» تحقيق أولرخ هارمان ، القاهرة ١٩٧١م ، ٣٦٣؛ الهاشمي (الحسن بن ابي محمد عبد الله الهاشمي ، المتوفى ، ٧١٧هـ/١٣١٧م) : نزهة المالك والمملوك في مختصر سيرة من ولى مصر من الملوك ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري ، بيروت ـ المكتبة العصرية ٢٠٠٣م ، ١٧٢.

W. MUIR, *Mameluk or slave Dynasty of Egypt,* Amsterdam 1968, p.49.

(٢) ابن كثير (عماد الدين أبو الفدا إسماعيل الدمشقى ، ت ٧٧٤هـ/ ١٣٧٢م) : البداية والنهاية ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ، القاهرة ـ دار هجر ، ١٩٩٨م ، ١٧: ٦٧٥؛ المنصوري (بيبرس الدوادار ، المتوفى ٧٢٥هـ/١٣٢٥م) ، مختار الأخبار ، تحقيق عبد الحميد صالح حميدان ، القاهرة ـ الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٣م ،، ١٠١؛ زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة ، تحقيق دونالد. س وريتشارد ، بيروت ، نشر جمعية المستشرقين الألمانية ١٩٩٨م ، ٣٠٥؛ النويرى (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ، المتوفى ٧٣٣هـ/ ١٣٣٢م) : نهاية الأرب في فنون الأدب ، ١٣: ١٨٥، تحقيق نجيب فواز ، وغيره ، بيروت ـ دار الكتب العلمية ٢٠٠٤م ؛ ابن الشحنة (محب الدين أبي الوليد محمد ، المتوفى ٨١٥هـ/١٤١٢م) : روض المناظر في علم الأوائل والأواخر ، تحقيق سيد محمد مهني ، بيروت ـ دار الكتب العلمية ١٩٩٦م ، ٢٧٢؛ القدسي (أبو حامد محب الدين محمد بن خليل ، المتوفى ٨٨٨هـ/١٤٨٣م) : دول الاسلام الشريفة ، تحقيق صبحي لبيب وغيره ، بيروت ـ المعهد الالماني للأبحاث الشرقية ١٩٩٧م ، ٤٨، ٣٥ :

MICHAEL and LEVANONI, *The Mamluk in Egyptian,* p.266.

(٣) المقريزي : إغاثة الأمة ٤٠.

(٤) المقريزي : السلوك لمعرفة دول الملوك ٢: ٧١٧، تحقيق محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ـ دار=

عليها سوى «الغلاء». فهل يعني ذلك أن سنوات الأزمات الغذائية التي أصابت مصر عصر سلاطين المماليك وأطلق عليها مصطلح «غلاء شديد» تعكس درجة من درجات المجاعات الشاملة أو الأزمات الغذائية الشديدة التي تعني نقص المواد الغذائية بالأسواق بصفة عامة، أم أنها لم تتجاوز نطاق الأسعار المرتفعة فحسب؟ ويمكن طرح التساؤل في صيغة مغايرة: هل يمكن استنتاج معدل معياري من الكتابات الحولية دال على «حد الغلاء» وكذلك استنتاج أقصى الحدود القياسية التي يبدأ بعدها حد «الأزمة الغذائية»؟ وهل يمكن رصد معدلات مماثلة تتحول عندها «الأزمة الغذائية» إلى «طاعون» بسبب كثرة الموت الناتج عن قلة الغذاء أو ندرته؟

حد الغلاء

وفي واقع الأمر لم يكن الاستناد إلى منسوب الفيضان السنوي كافيًا لوضع خطوط واضحة بين مستويات الغلاء والأزمة، برغم أن الفيضان كان من أهم الأسباب الرئيسة في حدوثها؛ ذلك أن أسبابًا أخرى كانت تُسهم في بعض الأحيان بالشكل الذي يُحوّل الأزمة من مجرد «غلاء» إلى «مجاعة شديدة». ويمكن تقديم بعض النماذج الدالة على ذلك: فعلى الرغم من أن مناسيب الفيضان خلال أزمات ٧٣٦هـ/١٣٣٥م، ٧٨٤هـ/١٣٨٢م، ٨٦٦هـ/١٤٨١م كانت متماثلة؛ تبعًا لحدود الوفاء المتعارف عليها في عصر البحرية والبرجية، إلا أن

=الكتب ٢٠٠٩م؛ ابن حجر العسقلاني (أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر، المتوفى ٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م): إنباء الغمر بأبناء العمر ١: ٧١، تحقيق حسن حبشي، القاهرة ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٩م؛ ابن إياس (أبو البركات محمد بن أحمد بن إياس المصرى، المتوفى٩٣٠هـ/ ١٥٢٣م): بدائع الزهور في وقائع الدهور ١: ١٣٧، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة ـ دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٨م.

درجات الأزمة كانت متفاوتة تمامًا؛ ففي عام ٧٣٦هـ/١٣٣٥م انعدمت الأقوات، وارتفعت أسعار الغذاء، ووصل سعر أردب القمح سبعين درهمًا ولم يوجد في الأسواق، ولكن تصدى الناصر محمد عن طريق الاستيراد من الخارج والشراء من داخل أراضي إقطاعات الأمراء ومخازنهم، وتصديه للمتسببين في تفاقمها بإجراءات عدة جعل الأهالي لا يشعرون بوطأة الأزمة، فتجاوزتها البلاد سريعًا[١]، وبينما لم تكن أزمة ٧٨٤هـ/١٣٨٢م في بدايتها سوى حالة من ارتفاع الأسعار الشديد لمدة قصيرة؛ حيث دخل الشعير والقمح الجديد بعد فترة قصيرة[٢]، نجد أن أزمة ٨٦٦هـ/١٤٨١م سببت الفاقة والقحط للناس وعزم الكثير على «... السفر والخروج من القاهرة بعياله وأولاده ...»[٣].

وعلى ذلك يصعب التعويل على الأخذ بمناسيب الفيضان وحده كمؤشر لتحديد درجة الأزمة؛ وبخاصة أن حد الوفاء كان يتغير بتقادم الزمن بسبب ترسيبات الطمي الذي يجلبه الفيضان مما يُؤدي إلى ارتفاع منسوب التربة، وإذا كان هذا التغير الطبيعي يتسم بالبطء نظرًا لوجود ترسيبات طينية أيضًا في مجرى النهر الأمر الذي يعني ارتفاع منسوب النهر بالتالي.

ويبدو أن الوقوف على التوصيفات المختلفة التي تطرحها المصادر المعاصرة بشأن أحوال وسلوكيات الأهالي خلال تلك الأزمات ـ وسيلة مباشرة في تحديد سنوات «الأزمات الغذائية الشديدة» إذ أمكننا استنتاج أن سنوات ٦٩٤ـ٦٩٥هـ/

---

(١) اليوسفي (موسى بن محمد بن يحيى، المتوفى ٧٥٩هـ/١٣٥٨م): نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحقيق أحمد حطيط، بيروت ـ عالم الكتب ١٩٨٦م ٢٩٤ـ٢٩٦.

(٢) ابن حجر: إنباء الغمر ١: ٢٥٣.

(٣) ابن تغري بردي (جمال الدين أبو المحاسن يوسف، المتوفى ٨٧٤هـ/١٤٦٩م): حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور ٣: ٤٢، تحقيق، وليم بوبر، كاليفورنيا، ١٩٤٢.

BETHANY, *Agriculture*, p.182-183.

١٢٩٤-١٢٩٦م، ٧٧٥-٧٧٧هـ/١٣٧٣-١٣٧٥م، ٨٠٥-٨٠٧هـ/١٤٠٢-١٤٠٤م، ٨٩٢هـ/ ١٤٨٦م قد شهدت «أزمات غذاء شاملة» أو «مجاعات حقيقية» ؛ حيث أنبأتنا المصادر باتجاه الناس إلى أكل دم الذبائح وأشياء نحو هذه كثيرة كالتقاط حَب الشعير من زبل الدواب وأكله، وأكل بعض الزُبل بقشه، والميتة، وأشياء نادرة من هذا القبيل[1] فقدد تعددت روايات المعاصرين عن: «... أكل الجيف والميتة ولحوم الدواب ... وكثر أكل لحوم بني آدم خصوصًا الأطفال، فكان يوجد الميت وعند رأسه لحم الآدمي، ويمسك بعضهم فيوجد معه كتف صغير أو فخذه أو شيء من لحمه ...»[2] وغيرها من الأخبار التي تتجاوز حدود التصور. لكن هل يعني هذا أن سنوات «الغلاء» الأخرى ـ التي صمتت بشأنها المصادر عن طرح مواصفات تأثيرها على المجتمع ـ بأنها لم تكن إلا حالة من ارتفاع الأسعار ؟ أم أن بعض أزمات «الغلاء» كانت تخفي وراءها صورًا مختلفة لمجاعات نسبية واسعة النطاق لاسيما أن معظمَ سنوات الغلاء وقعت في أعقابها طواعين ليست أقل حدة من تلك التي تلت سنوات المجاعات ؟

---

(١) ابن خليل الظاهري (عبد الباسط بن خليل بن شاهين، المتوفى ٩٢٠هـ/١٥١٤م) : نيل الأمل في ذيل الدول ٨/٢: ٦٠، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، بيروت ـ المكتبة العصرية ٢٠٠٢م : انظر تأثير ذلك بالتفصيل عند :

DOLAS, «The general mortality of the black death in the Mamluk period», *in the Islamic middle East* 700-1900, studies in economic and social history «ed» Udovitch, pp.413-417.

(٢) المنصوري : مختار الأخبار ١٠٢؛ ابن أيبك : كنز الدرر ٨: ٣٦٣ ـ ٣٦٥؛ المقريزي : السلوك ٣: ٢٣٥ ـ ٢٣٦، ١١١٩؛ إغاثة ٣٥ـ ٤٠؛ السخاوي (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن بكر، المتوفى ٩٠٢هـ/١٤٩٦م) : وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام ٣، تحقيق بشار عواد معروف واخرون، بيروت ـ مؤسسة الرسالة، ١٩٩٥م، ٩٩٩ـ ١٠٠٨؛ ابن خليل : نيل الأمل ٢/ ٨: ٥٦، ٢/١: ٨١؛ ابن اياس : بدائع ٣: ٢٣٨؛ ابن حجر : إنباء الغمر ١: ٦٣١، ٦٤٠؛ BORER, What become of the Mameluks?, p.24.

وبطبيعة الحال فإن الإجابة على هذا التساؤل تقتضي القيام بدراسة أسعار الغذاء التي وقعت عندها أزمات «الغلاء» ثم نعقد المقارنة بينها وبين أسعار الغذاء الأخرى التي برزت بها «المجاعات» وتوضيح أثر كل منهما على مستويات التغذية بشكل عام، وهو الأمر الذي يوضح الأبعاد المختلفة لتأثير ظاهرة «الغلاء» على فئات المجتمع. وفي الواقع فإن المصادر المعاصرة كانت تتخذ من تطور أسعار «أردب القمح» مؤشرًا للاستقرار أو الاضطراب الاقتصادي[١]، حيث كان القمح في مقدمة أولويات المستهلك المصري وكان أدنى التقلبات السعرية في هذه الغلة ذات مردود سريع وواضح بنفس القدر صعودًا وهبوطًا، على مختلف السلع الغذائية والاستهلاكية الأخرى[٢]. وهذا يعني أن بردويل كان محقًا عندما اعتبر «... القمح صاحب القول الفصل في تاريخ بلدان حوض البحر المتوسط ...»[٣]، وإذا كان نقص الحبوب الغذائية وارتفاع أسعارها مظهرا من مظاهر الأزمة الاقتصادية والغذائية فهو في الوقت نفسه سببا من أسبابها ونتيجة من نتائجها، ومن ثم سوف نتتبع تطور أسعار أردب القمح ونكشف العلاقة بينها وبين أزمات الغذاء.

=وانظر ما كُتب عن دلالات تلك التوصيفات عند:

RUSSELL, «The population of medieval Egypt», JARCE, vol.5, 1966, pp.80-81.

(١) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق القسم الأدبي بدار الكتب ٧: ١٨٧؛ ابن حجر، إنباء الغمر ٣: ٢٨٣؛ ابن الصيرفي (علي بن داود بن إبراهيم الجوهري، المتوفى ٩٠٠هـ/١٤٩٥م): نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان ١: ٤٢٦، تحقيق حسن حبشي، القاهرة ـ دار الكتب والوثائق، ٢٠١٠م؛ أيضًا:

MUIR, *Mameluk or slave*, p.49.

(٢) ولا نجد صعوبة دلالة على ذلك، فعبد الباسط ابن خليل يقول في أحداث ٧٧٦هـ/١٣٧٤م «... وفي شعبان تزايد الأمر حتى بيع القمح بستة مثاقيل ذهب الأردب، وقس عليه غيره ...»، عبد الباسط بن خليل: المصدر السابق، ٢/١: ٧٩

(٣) بردويل: البحر المتوسط والعالم المتوسطي، ترجمة عمر سالم، تونس، ١٩٩٠م، ٣٢.

وفي البداية نرى أنفسنا مدفوعين لكي نحدد المعدل السعري لبدء «الغلاء» ثم «المجاعة» أن نحلل الأرقام التقريبية لحدود الرخاء السعرية ، ويجب أن نشير إلى أن ما طرحته المصادر التاريخية المعاصرة إبان أوقات الشدة ، إنما كانت تمثل في معظمها أعلى قمم المنحنيات السعرية للغذاء[١] ، فيما عدا ما صرحت به من أسعار وصفتها بوضوح بأنها أسعار «رخاء عظيم وكساد في الأقوات»[٢]. بينما نلتمس أدنى الحدود السعرية لغلة القمح ، ولغيرها من السلع الغذائية الأخرى ، في الأسعار التي رصدتها كتابات الحوليات في الأوقات العادية التي أشارت لها أحيانًا ، إذ إنها تمثل في أغلبها أسعار طبيعية معتادة ، وبعقد المقارنة بين أسعار الرخاء التي طرحتها المصادر أوقات الأزمات بمثيلاتها في الأوقات العادية يمكننا الوصول إلى محددات تقريبية للمعدل السعري للسلع الغذائية ذات الأولوية في الاستهلاك خلال سنوات الرخاء[٣].

---

(١) ناصر محمد إبراهيم : الأزمات الاجتماعية في مصر في القرن ١٧م ، القاهرة ـ دار الآفاق العربية ، ١٤.

(٢) المقريزي : السلوك ١: ٨٩٨، ٢: ٤٢٧٨ العيني (بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى ، المتوفى ٨٥٥هـ/١٤٥١م) : عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق محمد محمد أمين ، القاهرة ـ دار الكتب والوثائق ، ٢٠١٠م ، ٣: ٤٠، ٤: ٧٢.

(٣) من المؤسف حقًا أنه لا توجد وثائق من عصر المماليك في الأرشيفات المصرية تتحدث عن اسعار المواد الغذائية بالتحديد ، ومن الممكن فقط أن نجد أسعار العقارات البيوت والأراضي الزراعية ، وحتى هذه من الممكن التشكيك في صحتها ، بمعنى أن الثمن الحقيقي قد لا يكون نفس الثمن المذكور في الوثيقة ، أحيانًا في وثائق العصر نجد إشارات إلى مبالغ مخصصة لإنفاقات محددة لشراء بعض السلع لكنها لا تعطي مؤشر للأسعار الحقيقية . ومن ناحية أخرى فإنه على الرغم من ان إمكانية التعرف على أسعار الغذاء تأتي من كتابات كتاب الأخبار .. لكونهم يذكروا أسعار السلع الأساسية ويصيروا إلى الغلوات .. إلا أنه من المهم جدًا ونحن نعمل على دراسة الأسعار أن نركز على السعر الغذائي مقومًا بالعملة المتداولة وليس بالدينار ؛ لأن ذلك يؤدي إلى نتائج سليمة يمكن من خلالها تفسير كيف استطاعت الرعية العيش وسط جنون أسعار الغذاء.

الحدود السعرية وشواهدها

على أية حال فإنه لكي نقف عند الحد الأدنى للرخاء فعلينا أن نرصد أدنى سعر سجلته المصادر «لأردب القمح» وحدث عنده «الغلاء» وإذا كان العمري (ت٧٤٩هـ)/١٣٤٨م قد أورد متوسط أسعار بعض السلع الغذائية التي كانت سائدة في عصر البحرية وبالتحديد حتى نهاية عصر الناصر محمد ؛ ذلك العصر الذي شهد استقرارًا ملحوظا في أسعار الغذاء بسبب الرخاء وعدم التغير في النظام النقدي قائلا إن أواسط الأسعار في غالب أوقاتهما آنذاك كانت القمح خمسة عشر درهما للأردب والشعير ، والحبوب الأخرى عشرة دراهم للأردب ومن درهم إلى درهمين لرطل اللحم ، ويتراوح سعر الدجاجة ما بين درهم وثلاثة دراهم[1] وعلى الرغم من أن هذه القائمة لا تكفي كي نضع سلة مشتروات كاملة إلا أنها تعطينا فكرة عامة عن النفقات من ناحية ، ومن ناحية ثانية تُفيد هذه القائمة بما كان له الأولوية من الطعام في العصر المملوكي البحري الذي كان اللحم والدجاج أهم عناصره بعد القمح ، وهو الأمر الذي يتماشى مع التطور والتنوع الذي شهدته قائمة الطعام المصرية في عصر البحرية عصر الاستقرار الاقتصادي والسياسي ، النسبي ، من ناحية ثالثة.

---

(١) العمري (شهاب الدين أحمد بن يحيى ، المتوفى ٧٤٩هـ) : مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، أشرف على تحقيقه كامل سلمان الجبوري ، بيروت ـ دار الكتب العلمية ٢٠١٠م ، ٣: ٢٥٥؛ A. LEVANONI, *A Turning Point in Mamluk history: The third reign of al-Nasir Muhmmed ibn qulawun (1310-1341)*, Liden 1995, pp.133, 142, 184.

. (تعلل أماليا ليفانوني هذا الانخفاض بحالة الاستقرار التي عاشتها البلاد في عصر الناصر محمد لاسيما فترة حكمة الثالثة وتقول أن ذلك التقدم كان لابد أن يحدث لأن الدولة كانت وصلت لمرحلة من التشبع في كافة المجالات) .

وكيفما كان الأمر وبناء على نص العمري فنجد أن أزمتي «غلاء» أحدهما حدثت عند بلوغ سعر الأردب ٣٥ درهمًا عام ٦٨٢هـ/١٢٨٣م في عصر المنصور قلاوون[١] والأخرى وقعت بعد أكثر من ستة عقود وتحديدا سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٧م سجل خلالها الأردب ٦٠ درهما[٢] وتمثل هذه الأسعار (٣٥-٦٠ درهمًا) أدنى المعدلات السعرية التي برز بها «الغلاء» عصر البحرية.

أما عن المستويات السعرية للرخاء التام في سنوات مختلفة من عصر المماليك البحرية فتتراوح بين (٥-١٣ درهما) لأردب القمح تقريبا، ففي سلطنة الناصر محمد الثانية وتحديدا سنة ٦٩٩هـ/١٢٩٩م تخلصت البلاد من اثار المجاعة التي بدأت سنة ٦٩٤هـ/١٢٩٤م وحدث انخفاض ملحوظ في أسعار الحبوب وسائر المأكولات، وكان سعر القمح بين (١٠-١٣ درهمًا) للأردب، والشعير من (٨-١٠ دراهم)، والفول (٦-٧ دراهم) للأردب[٣]. بينما نجده يسجل (٥-٦ دراهم) للقمح، (٣-٤ دراهم) للشعير والفول سنة ٧٢٦هـ/١٣٢٥م في سلطنة الناصر محمد الثالثة، ويعلق المقريزي على ذلك بقوله: «كثر الرخاء بمصر»[٤].

وفي ضوء ذلك يمكننا أن نفترض بأن الحدود السعرية القياسية للرخاء تراوحت تقريبا بين ما دون ٣٥ درهمًا إلى ١٣ درهمًا للأردب (كحد أدنى للرخاء النسبي) وما بين ٥ إلى ما دون ١٣ درهمًا (كحد أدنى للرخاء التام أو الاستقرار الاقتصادي) مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك في الشطر الأول فقط من عمر الدولة،

---

(١) المقريزي: السلوك ١: ٧١٧.

(٢) نفسه ٢: ٧٥٣.

(٣) العيني: عقد الجمان ٤: ٧٢؛ المقريزي: السلوك ١: ٨٩٨.

(٤) المقريزي: السلوك ٢: ٢٧٨؛ أيضًا

LEVANONI, *A turning*, pp.23-45; ASHTOR: *Histoire des prix et des salaires dans l'orient medieval*, Paris 1969, p.310-311.

وبعقد المقارنة بين هذه الأرقام بنظيرتها مما رصدته كتب الحوليات في السنوات المختلفة الأخرى علاوة على ما رصده الواقفون على مؤسساتهم ونسبة كل عامل من الخبز أو القمح ، سوف نلحظ أن متوسطات سعر أردب القمح في كل ربع قرن لا تتجاوز ما أشرنا إليه آنفا[١].

وبما أن آدم صبرة قد رصد بالفعل تطور أسعار القمح من خلال تناوله لوثائق الأوقاف ونصيب كل موظف من الخبز تبعا لراتبه[٢] فليس ثمة حاجة لتناول الموضوع هنا بالتفصيل ، أما ما يهم بالنسبة لأغراضنا هو تأكيد أن المتوسط السعري لأردب القمح كان متدرجا عبر عصر البحرية دون أن نلاحظ أية قفزات سعرية (في سنوات الاستقرار) وأن بلوغه ٦٠ درهم سنة ٧٧٦هـ١٣٧٤م قبل حدوث المجاعة في العام المذكور[٣] وقبل غروب شمس عصر الاستقرار بقليل كان بفعل تراكم المؤثرات السلبية للأزمات بطول الدولة وبخاصة فترة ما بعد الناصر محمد.

أما عن الحد الأدنى للرخاء في عصر الجراكسة فنجد أن أدنى سعر سجلته المصادر «لأردب القمح» وحدث عنده «الغلاء» ـ مع الأخذ في الاعتبار أن طور الدولة الثاني شهد ارتفاعًا متواصلًا في الأسعار لأسباب ومؤثرات مختلفة سيأتي ذكر أسبابها لاحقا ـ فنجد أن أزمتي «غلاء» أحدهما حدثت عند بلوغ سعر

---

(١) عن ذلك بالتفصيل انظر : آدم صبره : الفقر والإحسان في عصر سلاطين المماليك ، ترجمة قاسم عبده قاسم ، القاهرة ـ المشروع القومي للترجمة ٢٠٠٣م ، ٤٩ آ وما بعدها ؛ محمد حسن محمد : الأبعاد الاجتماعية لظاهرة التصوف عصر سلاطين المماليك ، دكتوراه بكلية الآداب جامعة الزقازيق ، ١٩٩٦م ، ٥٣ وما بعدها ؛ See also: M. ZAKARIA, *Deux palais du Caire medieval: Waqfes et architecur,* Paris, 1883, p.17-23.

(٢) انظر : آدم صبرة : الفقر والإحسان ١٩٥ يتبع .

(٣) المقريزي : إغاثة ٤٠؛ السلوك : ٣: ٢٣٢-٢٣٧.

الأردب بـ١٠٠ درهم سنة ٧٨٤هـ/١٣٨٢م[١] والأخرى وقعت بعد سبعة عقود تقريبا أي في سنة ٨٥٤هـ-١٤٥٠م سجل خلالها أردب القمح في بداية الغلاء ١٥٠ درهمًا وكان قبلها مباشرة يباع بـ١٤٠ درهمًا[٢] وتمثل هذه الأسعار (١٠٠-١٥٠ درهمًا) أدنى المعدلات السعرية التي برز بها الغلاء في عصر البرجية مع العلم أن هذه الأرقام في الشطر الثاني كلها تقريبية ؛ وذلك لأسباب منها : أن الاقتباسات الواردة عن الأسعار تمثل مشكلة ، فكثيرا ما كان يتم إيراد الأسعار ؛ لأنها كانت مرتفعة بشكل غير عادي كما أن الأسعار العالية كانت تجتذب اهتمام المؤرخين ؛ لأنها كانت مؤشرا على عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وكانت الأسعار العادية لا ترد إلا قليلا على الرغم من أنها كانت قابلة بالضرورة للتطبيق على الجزء الأكبر من الفترة.

الفترة الزمنية[٣]	المتوسط السعري بالدرهم
٦٩٦-٧٤٧هـ/١٢٩٩-١٣٤٦م	١٥ درهمًا[٤]
٧٤٨-٨٠٣هـ/١٣٤٧-١٤٠٠م	٢٥ درهمًا[٥]

---

(١) ابن حجر : إنباء الغمر ١: ٢٥٣؛ المقريزي : السلوك ٣: ٤٦٦.

(٢) ابن تغري بردي : حوادث الدهور ١: ٢٢٠-٢٤٢.

(٣) الدكتور آدم صبرة هو من قسم العصر المملوكي إلى تلك الفترات لأسباب وضحها في دراسته ، انظر : الفقر والإحسان ١٩٠-١٩١.

(٤) العمري : مسالك ٣: ٢٥٥، وهو يشير إلى أن هذا السعر هو المتوسط في زمانه .

(٥) يعلل Dols the general, p.259 انخفاض السعر في هذه الفترة إلى تأثير الوباء الأسود الذي أدى إلى قلة عدد السكان وهذا أسهم -في رأيه - في انخفاض أسعار الغذاء على مدار عشرات السنين التالية على الموت الأسود انظر p.261 ويتفق معه في ذلك

ASHTOR, *Prix et salaires a l' epouque mamluke une etude sur l' etat economique de l' egypte et de la syree a la fin du moyen age,* (REI), 1949, p.49-51.

والجدير بالذكر أن آشتور ودولس ذكروا أن النصف الثاني من ق٨هـ شهد حالات تقلبات سعرية =

٨٠٤-٨٥٤هـ/١٤٠١-١٤٥٠م	٢٠٠ درهم من الفلوس[١]
٨٥٥-٩٠٦هـ/١٤٥١-١٥٠٠م	١٤٠ درهمًا من الفلوس[٢]
٩٠٧-٩٢٣هـ/١٥٠١-١٥١٧م	٣٠٠ درهم من الفلوس[٣]

ويُلحظ من الجدول أن المتوسط السعري لأردب القمح كان طبيعيا عصر البحرية دون أن نلحظ أية قفزات سعرية (في سنوات الاستقرار) بينما نجد قفزات رهيبة عصر البرجية بين الحين والآخر إلا أن ذلك القفز كان مرجعه تراكم المؤثرات السلبية للأزمات بطول العصر من ناحية، وبسبب التضخم النقدي الذي عانته العملة وخاصة منذ عصر فرج بن برقوق من ناحية أخرى، وتراجع قيمة العملة إلى حد كبير حتى أن ما كان يشتري بـ١٠٠ درهم عصر البرجية كان قبل ذلك في

= لذلك فإن هذا المتوسط هو استخلاصهم لدراسة الفترة المذكورة.

(١) حكم شوشان بأن متوسط سعر القمح آنذاك ٢٠٠ درهم على الرغم مما عاشه المجتمع من اضطرابات في بداية ق٩هـ/١٥م بناءً على ما ذكره اثنين توليا الحسبة في النصف الأول من ق٩هـ/١٥م هما المقريزي والعيني

B. SHOSHAN, «Money supply and grain prices in 15-century Egypt», in E H R, vol. 36, no.1, p.64-65.

واعتمادنا عليه هنا لأن دراسات شوشان متخصصة في الأسعار وما نثبته عنه هو استخلاصه لنتائج دراسته.

(٢) SHOSHAN, Money, p.66-67.

ويؤكد شوشان أن النصف الأول من ق٩هـ/١٥م شهد استقرارا سياسيا ملحوظا مع تناقص قيمة العملة وظهور حالات نقص الطعام؛ إلا أنه شهد أيضا استقرارا في القوة الشرائية وكذلك في أسعار المواد الغذائية. أيضًا انظر:

Ashtor, histoire, p.312.

(٣) استخلص ذلك السعر أيضا شوشان وذكر أن ٣٠٠ درهم فلوس هي متوسط سعر الأردب آنذاك مع الأخذ في الاعتبار التناقص الكبير في قيمة العملة

SHOSHAN, «Money», p.67.

عصر البحرية يُشتري بأقل من عشرين درهمًا بكثير[١] وهو الأمر الذي يفسر كيف استطاعت الطبقات الكادحة العيش وسط تلك القفزات الرهيبة في أسعار المأكولات.

وعلى ذلك فإن الافتراض المأمون أن الحدود السعرية لبدء «أزمة الغلاء» كانت بين (٦٠ درهمًا عصر البحرية) و(١٠٠-١٥٠ درهمًا عصر البرجية) ولكنها ليست بعد الحدود السعرية التي تفقد عندها الأهالي - بمختلف شرائحهم الاجتماعية- الصمود أمام الانخفاض الشديد والمتتابع في حصولهم على الحد الأدنى من الحصة الغذائية المتوازنة حيث لا تمثل سوى صعوبات غذائية لم تصل بعد إلى الحد الذي يتضور عنده الناس جوعا، ويؤكد ذلك ما قيل بشأن أزمة «الغلاء» التي حدثت سنة ٨٢٩هـ/١٤٢٥م - التي وقعت نتيجة شراقي البلاد إلا قليلا- بأنها تفاقمت ببلوغ أردب القمح ٣٠٠ درهم واختفاء الخبز حتى خيف وقوع مجاعة، مما يفهم منه أن الأزمة كانت شديدة الوطأة فحسب وقد أشار المقريزي إلى ذلك بوضوح فقال: «... وافتقر عدد كبير من الأغنياء .... وشحت الأنفس ...»[٢].

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان التنظير لمستوى المعيشة في مجتمع ما يستوجب الوقوف على عدة معايير اقتصادية تتمثل في: مستوى الأسعار وقيمة الدخل

---

(١) المقريزي: السلوك ٤: ٢٧-٢٨.

(٢) نفسه ٤: ٧٠٥-٧٠٩-٧١١؛ ابن حجر: إنباء ٣: ٣٦٤، من المفيد أن نشير هنا إلى أنه عندما كان المحصول يخيب أو لا يكفي كان يمكن أن تستمر الأسعار في الارتفاع، ومع حلول الشتاء كانت تصل إلى مستويات بالغة الارتفاع ولا يحدث سوى في الربيع التالي، بعد سنة ونصف من ارتفاع الأسعار، أن تعود مستوياتها العادية، وهكذا كان «الغلاء المعتاد» يبدأ بنقص الطعام في خريف سنة ما، ويستمر طوال فصلين من فصول الربيع، ومع حلول صيف السنة الأولى، وربما يكون الفقراء تحت خط الجوع، أما الشتاء التالي فيحمل لهم بالتأكيد مرارة الجوع

الإجمالي والدخل الفردي والقدرة الشرائية ودرجة الغنى والفقر والتغذية ؛ فإن الإسطوجرافيا التقليدية التي تؤرخ لمصر في العصور الوسطى عامة تقف عاجزة عن مسايرة هذه المعطيات ، فهي لا تمدنا إلا بمعلومات شحيحة ومبتورة السياق في كثير من الأحايين ، كما أن قيمة الأسعار في مصادر العصر تُعد مسألة نسبية يستحيل إثباتها في مختلف السنوات التي تنتمي إلى مجال الدراسة ، نظرا للتغييرات المفاجئة التي تطرأ عليها بسبب العوارض والأزمات من جهة ولقلة المادة المصدرية الدقيقة من جهة أخرى.

وقد اشار ابن خلدون إلى أن المؤشر الأساس الذي يتحكم في مستوى المعيشة هو قيمة «الدخل والخرج» فكلما زادت قيمتهما عم الرخاء في البلاد وكلما نقصا كان الحال أسوأ ومن ثم يتأثر أفراد المجتمع برفع السعر ومن ثم غلاء ومجاعة .. فيقول : «... ومتى عظم الدخل والخرج اتسعت أحوال الساكن ووسع المصر» ، كما يُشير إلى أن معيار التفاضل بين الأمصار أو المدن أو الممالك يكون «... في كثرة الرزق لأهلها ، ونفاق الأسواق إنما هو في تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة» ، ويرى أيضًا أن مستوى المعيشة في الأمصار الكبرى يكون أحسن من المدن والقرى «... وما ذلك إلا لتفاوت الأعمال فيها» ، ويدعم ابن خلدون رأيه بأمثلة تنطلق من مستوى معيشة أصحاب المناصب الرفيعة[1] وملحوظاته عن اختلاف مستويات المعيشة من فئة إلى أخرى يتماشى والطبقية في مجتمعات العصور الوسطى عامة ؛ فالفئات الدنيا بالرغم من أنها أكثر إنتاجًا فإن مستواها المعيشي دوما متقهقر.

على أية حال فإذا كانت سنوات المجاعة المتعارف عليها ـ دون أدنى شك ـ (٦٩٥-٩٤هـ/ ١٢٩٤-١٢٩٦م ، ٧٧٥-٧٧٦هـ/ ١٣٧٣-١٣٧٤م ، ٨٠٥-٨٠٨هـ/ ١٤٠٢-١٤٠٥م ، ٨٩٢هـ١٤٨٦م) قد حدثت في أعقاب بلوغ أسعار

---

(١) ابن خلدون : المقدمة ٣٣٦.

أردب القمح على الترتيب (١٩٠ـ ١٥٠ ـ ٤٠٠ ـ ١٨٠٠ درهم)[١] فهل يعني هذا أن نقطة التماس بين الحد الأقصى للغلاء والحد الأدنى لبدء المجاعة كان يمثلها بلوغ أردب القمح لـ ١٥٠ درهمًا ؟ إن الإجابة على هذا السؤال تقتضي أن نحدد مستوى «خط الفقر» خلال الفترة المعنية بالدراسة ، غير أن غياب البيانات المتعلقة بقيمة المردود أو ما يعرف الآن بالدخل القومي الذي تحققه الدولة ، وقيمة الأجور أو الدخل الفردي والعطاءات والمنح والهبات وغيرها ، شأن أغلب الدول والممالك الإسلامية الوسيطة وبخاصة للفئات الاجتماعية الدنيا ، وكذلك مقدار الإنفاق السنوي على «الكسوة» لمختلف الأعمار ، فضلًا عن نوعية النمط الغذائي ومدى تباينه بين المدن والريف ـ تشكل صعوبات أمام الرغبة في الوصول إلى رقم دقيق لمستوى خط الفقر[٢] ، ولكن تبقى محاولة في ضوء ما أمكن رصده من وثائق الأوقاف الباقية من العصر لطرح «رقم تقديري» وبما أن المعلومات عن الرواتب في مختلف المهن عصر سلاطين المماليك نادرة تمامًا ـ كما ذكرنا ـ فقد عمدنا إلى التجاهل شبه التام لغالبية العاملين في المدن (حرفيين ، ومساعدين ، وعمال بناء ... وغيرهم) لصالح جماعة يمكن جمع المعلومات عنها ، هذه المجموعة الأخيرة هم موظفو الأوقاف ، وهي تشمل (الحراس والبوابين والفراشين وخراس المقابر الذين يستخدمون في أعمال الخدمات وفي رعاية الكثير من المساجد والمدارس والخانقاوات والرُبط ، وغير ذلك من المؤسسات. حيث إن رواتبهم الشهرية مسجلة في الوقفيات ، وتقدم أفضل مصدر لتقدير الموارد المتاحة لأسرة فقيرة خلال تلك الفترة ، ومن خلال ذلك يمكننا تحديد مستوى خط الفقر والتعرف أكثر على تحديد العلاقة بين الغلاء والأزمة الغذائية.

---

(١) المنصوري : التحفة الملوكية ١٤٥؛ المقريزي : إغاثة ٤٠؛ السلوك ٣: ١١٣٣؛ ابن الصيرفي : نزهة النفوس ٢: ١٩٥؛ ابن إياس : بدائع ٣: ٢٣٧ـ٢٣٨

(٢) آدم صبرة : الفقر والاحسان ١٦٩ يتبع؛ ناصر إبراهيم : الأزمات الاجتماعية ١٤؛ ASHTOR, *Histoire*, p.311.

خط الفقر

وبداية يُعرّف «خط الفقر» في أبسط معانيه بأنه : «مستوى الدخل الذي يكفي بالكاد لإشباع الحاجات الأساسية للفرد»[١]. ويمكننا استنتاج نوعية الحاجات الأساسية التي كان في إمكان الفئات الشعبية الفقيرة الحصول عليها ، من خلال ما ذكرته «كتابات الرحالة» التي اهتمت كثيرًا بوصف المستوى المعيشي والنمط الغذائي السائد بين المصريين ، فمثلًا الرحالة الطبيب عبد اللطيف البغدادي بعد أن وصف بالتفصيل العديد من الأكلات التي ضمتها قائمة الطعام المصرية أشار الى أن العامة نادرًا ما عرفوا شيئًا من أطعمة الأغنياء ، ففي أغلب الأحيان يأكلون السمك المملح والسردين (الديللنس) والجيف والنيدة وما أشبه ذلك من طعام. وشرابهم «المزر» وهو نبيذ يصنع من القمح ، ومنهم من يأكلون الجرذان الصحراوية وجرذان الحقول حينما تنحسر مياه الفيضان وهم يسمونها «سمّان الحقول». وفي الصعيد يأكل بعض الناس الأفاعي والحيات والميتة من الحمير والدواب ، أما في الوجه البحري فقد عمل الفقراء نبيذًا من البطيخ الأخضر ، وفي دمياط يأكلون كثيرًا من السمك الذي يطهونه بنفس الطريقة التي يطهون بها اللحم مع الأرز[٢].

وتطابقت مع هذا الوصف غالب ملاحظات الرحالة الآخرين ؛ فقد كتب ابن

---

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة : حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي «الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات» ترجمة عبد السلام رضوان ، الكويت ـ سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٩٠م ، ٧٢؛ ناصر إبراهيم : الأزمات الاجتماعية ١٤.

(٢) عبد اللطيف البغدادي (المتوفى ٦٢٩هـ/١٢٣١م) : الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر ، تقديم عبد الرحمن عبد الله الشيخ ، القاهرة ـ الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٨م ، ١٢٢-١٢٣.

سعيد: «ومأكل أهل القاهرة الدميس والصير والصحاناه والبطارخ»[١]. وأشار ابن بطوطة إلى أن الفقراء ببلاد الصعيد يذهبون بالخبز إلى مصانع السكر يرمون الخبز بقدورها، ثم يخرجونها وقد امتلأت سكرًا فينصرفون بها ولا ينهرهم صاحب المصنع[٢]. كذلك أشار ابن الحاج إلى وجوب عدم طبخ اللحم في المطاعم العامة (الشرايحية) «... لأن الناس يمرون على دكانه ويشمون تلك الروائح وفيهم الفقير والمسكين ...» ويرغبون في أكله وهو ما لا يقدرون عليه مما يدفع بعضهم إلى السؤال[٣]. ويشير المقريزي إلى الاختلافات الإقليمية في الغذاء على امتداد الأراضي المصرية حينئذ بقوله إن أهل الصعيد يأكلون تمر النخل والحلاوة المعمولة من قصب السكر، على حين يأكل أهل الوجه البحري القلقاس والجلبان[٤].

وتبدو الصورة العامة متسقة فبالإضافة إلى الخبز، كان الفقراء يأكلون السمك طازجًا، ومملحًا على السواء، ويأكلون الألبان بكميات كبيرة خاصة الجبن والمقلي منها بالخصوص الذي دائمًا ما جاء سعره مع أسعار الحبوب في كتابات العصر مما يبين أهميته في الاستهلاك[٥]، وفيما يخص الحبوب كان الفول والشعير يأتيان دائمًا في قوائم المؤرخين بعد القمح باعتبارهما مواد الطعام الرئيسة، وكان كلاهما أرخص من القمح بمقدار الثُلثين في الثمن تقريبًا، مع كون الفول أغلى قليلًا في

---

(١) ابن سعيد المغربي (علي بن موسى بن محمد، المتوفى ٦٨٥هـ/١٢٨٦م): النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة، تحقيق حسين نصار، القاهرة ـ دار الكتب، ١٩٧٠م. ٢٨.

(٢) ابن بطوطة: رحلة: ٤٥.

(٣) ابن الحاج (أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري، المتوفى ٧٣٧هـ/١٣٣٧م): المدخل إلى الشرع الشريف ٤: ١٧٦ـ١٧٧، القاهرة ـ دار الحديث، ١٩٨١م.

(٤) المقريزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ٢: ١٨٩، القاهرة ـ مكتبة الآداب، ١٩٩٦م.

(٥) المقريزي: السلوك ٣: ٨٢٦، ٨٤٢، ١٠٩١، ١١٢٤؛ ابن الصيرفي: نزهة ١: ٣٩٨، ٢: ١٨٥، ١٨٨، ١٩٥، ٢٨٤ـ٢٨٥، ٣٢٦؛ ابن حجر: إنباء الغمر ١: ٤٨٧، ٤٩٥.

سعره عن الشعير. أيضًا تخبرنا المصادر بأن تناولهم «اللحوم والطيور سواء في الريف أو الحضر، كان مقتصرًا إلى حد كبير على المواسم والأعياد»[١].

وهكذا كان عماد البنية الغذائية لهذه الطبقة[٢] مقصورًا على عدد محدود من السلع الغذائية (مع علمنا أن قائمة الطعام في الشطر الأول من عمر الدولة ضمت أصنافًا عدة من الطعام ولكنها في الوقت نفسه كانت تلك الأصناف للفئات المميزة اقتصاديًا بطبيعة الحال) تمكننا من انتخاب «وجبة غذائية واحدة»، وهي الأقل تكلفة في القطاعين الحضري والريفي، والتي يتوافر فيها القدرة على إمداد الفرد بالحد الأدنى من السعرات الحرارية؛ لتكون (أية وجبة) أساسًا لحساب حجم الإنفاق على الأغذية عند خط الفقر وتتركز هذه الوجبة ـ وفقًا لما ذكرته المصادر السابقة ـ حول الخبز والجبن وبعض الخضراوات الرخيصة كالبازلاء بسبب اهتمام المصادر بذكر أسعارها[٣]، إضافة إلى السمك ـ وخاصة لأهالي الدلتا والمدن على

---

(١) ابن الحاج: المدخل٤: ١٧٧؛ وقد توصل آشتور في دراسته عن الأسعار إلى أن رطل لحم الغنم في النصف الأول من القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي كان يتراوح ما بين درهم إلى درهمين في حين كانت أجرة الحارس على المدرسة أو الخانقاة بين (٢٠ـ٣٠) درهمًا في الشهر، أيضًا كان ثمن الفروج في الفترة ذاتها يتراوح بين (٢ـ٣) دراهم. انظر:

ASHTOR, *History,* pp.311-315.

(٢) الجدير بالذكر أن بعض الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر في تلك الفترة قد قدروا عدد الفئة المعدومة والأكثر عرضة للغلاء والمجاعات في القاهرة فقط ما بين (٥٠ـ١٠٠ ألف شخص) انظر: عاشور: المجتمع ٤٤.

DOPP, «Le Caire vu par les voyageurs Occident du moyen ages», tom24-26, le Caire, 1951, p.135-141.

ترى بعضهم ينخل الرمال في بعض الميادين العامة يلتمس بعض الفئات المتساقط على الأرض من غيرهم. طافور: رحلة طافور في عالم القرن الخامس عشر الميلادي، ترجمة حسن حبشي، القاهرة ـ مكتبة الثقافة الدينية ٢٠٠٢م، ٤٦٩؛ وآخرين يهيمون في الطرقات ما بين متسول يلاحق المارة ويلح في الطلب. ابن تغري بردي: حوادث الدهور ٣: ٤٢٩.

(٣) المقريزي: إغاثة ٧٧؛ ابن الصيرفي: نزهة النفوس ٢: ٣٦٨.

وجه الخصوص، وسوف نجعله ضمن وجبة الأسرة الحضرية في مقابل نوع من الخضراوات للأسرة الريفية ـ الذي كان رخيص الثمن والزيت.

وفي واقع الأمر، فإن تركيزنا على تحديد «بنود وجبة» واحدة يجعلنا نتجاهل الفروق في أنماط الاستهلاك والأذواق بين الأسرة الحضرية والريفية، بل بين ريف الدلتا وريف الصعيد على افتراض أن العامل المحدد للسلوك الإنفاقي للمعدمين هو التكلفة، فعند هذا المستوى العميق من الفقر يفترض أن الأذواق وأنماط الاستهلاك تأتي في مرتبة دُنيا من الأولويات[١]. وليس معنى تركيزنا على وجبة غذائية واحدة لتقدير حجم انفاق الفقراء على الغذاء أن المعدمين سيتناولون نفس الوجبة طوال العام، فذلك لا يطابق الحقيقة بطبيعة الحال؛ ونظرًا لاستحالة تناول نفس بنود الغذاء طوال العام، فإن ذلك يعني أن محدودي الدخل والمعدمين يتناولون في معظم أيام السنة وجبات فقيرة في السعرات الحرارية، ومن ثم فهم لا يستطيعون تناول وجبات متوازنة في معظم أوقات السنة، وعلى ذلك فإن الوجبة الأدنى تكلفة لا تُمثل سوى متوسط إنفاق الفقراء طوال العام[٢].

واستنادًا إلى ما ذكره علماء التغذية بشأن الحد الأدنى من «السُعرات الحرارية» التي يحتاجها الفرد لكي يبقى حيًا، والتي قدرت بـ(١٠٠٠ كيلو سُعر حراري) في اليوم الواحد[٣]، (ومع علمنا بالفروق في حاجة كل إنسان إلى سعرات حرارية معينة فإن المقصد هنا هو دراسة تقريبية نستطيع من خلالها الكشف عن نمط الغذاء ومن خلال ذلك نبين دور القيمة الغذائية المتدنية للفئات الفقيرة في الاصابة بغلاء أو مجاعة ومن ثم وباء) يمكننا تقييم حجم الإنفاق السنوي للأسرة في القطاعين

---

(١) وتجدر الاشارة إلى أن ابن خلدون كان قد أشار في مقدمته إلى اختلاف الأذواق من فئة إلى أخرى إذ أن تنوع الأذواق يعبر بجلاء عن الفروق الاجتماعية: ابن خلدون: المقدمة ٩٢.

(٢) آدم صبرة: الفقر والاحسان ١٤٤؛ ناصر إبراهيم: الأزمات ١٤؛ ASHTOR, *Histoire*, p.315.

(٣) ناصر إبراهيم: الأزمات ١٤، وقد أوضح أنه أخذها عن كريمة كريم: الفقر وتوزيع الثروات.

الحضري والريفي ؛ وذلك من خلال لائحة الأسعار التي وضعها العمري في عهد الناصر محمد تقريبًا ، ومن حسن الحظ أن الأسعار كانت مستقرة نسبيًا في هذه الفترة بسبب الرخاء وعدم التغير في النظام النقدي (أردب القمح ١٥ درهمًا)[١] وذلك بافتراض أن متوسط الأسرة الريفية خمسة أفراد ، والأسرة الحضرية أربعة أفراد ، حيث إننا نأخذ في الاعتبار كثرة تعرض آلاف الأطفال للموت في سن مبكرة ، بسبب أمراض وبائية وطاعونية خطيرة[٢].

والجدولان التاليان يوضحان الحد الأدنى لإجمالي النفقات الغذائية عصر المماليك

تقرير النفقات الغذائية في القطاع الحضري لإنتاج ٤٠٠٠ كيلو سُعر حراري يوميًا لأسرة مكونة من ٤ أفراد[٣] .

---

(١) العمري : مسالك الأبصار ٣: ٢٥٥.

(٢) قاسم عبده قاسم : دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي عصر سلاطين المماليك، القاهرة ـ دار الشروق ، ١٩٩٤م ، ١٨٢ـ١٨٩.

(٣) كان متوسط ما يصرفه الرجل الفقير في مصر حتى نهاية ق٨هـ/١٤م ٤ إفلاس في اليوم على حين ارتفع ذلك في القرن التالي إلى ١٢ فلسا في اليوم ، ونتج عن ذلك ارتفاع سعر القمح وعليه سعر رغيف الخبز بموازة مع غيرة من السلع ، ليس هذا فحسب بل أن أسعار الغذاء ارتفعت في الفترة من ٧٧٣ـ ٨٥٧بنسبة ٣٠٠٪ وبعضها ٤٠٠٪ . الأسعار أخذناها من سنوات استقرار مختلفة من عصر البحرية مثل ٦٩٩هـ التي كان فيها أردب القمح بـ١٣ درهما (والأردب ٢٨٥ رطلا) ، والشعير ٨ـ١٠ دراهم للأردب ، والفول بسبعة وثمانية العيني : عقد الجمان ٤: ٤٧٢؛ المقريزي : السلوك ١: ٨٩٨. أما العمري (ت٧٤٩هـ) فقد كتب أن متوسط الأسعار في عهده ١٥ درهما لأردب القمح والفول والحبوب الأخرى ١٠ دراهم ومن درهم إلى درهمين رطل اللحم ، والدجاجة من درهم إلى ثلاثة دراهم . العمري : مسالك ٣: ٢٥٥. وكتب ابن إياس في حوادث سنة ٧٧٩هـ أن بيع الخبز البايت كان كل أربعة وعشرين رطل بدرهم ، حسابًا كل رغيف رطل بفلس ، وبيع الجُبن الجاموسي كل عشرة أرطال بدرهم ونصف درهم ، وبيع البيض كل أربعين بيضة بدرهم ، وعلى هذا فقس سائر البضائع . ابن اياس : بدائع ٢/١: ٢١٨. وعلى ذلك تكون الأمثلة الثلاثة التي أوردناها ممثلة لبداية عمر الدولة الأولى ووسطها ونهايتها ، أي دلالة على سيرورة الأسعار والتواجد الغذائي وحركة الاستهلاك ونوعية مشتملات القائمة وكميات=

بنود الوجبة[١]	الكمية بالجرام	السُعرات الحرارية	السعر بالدرهم عصر البحرية	السعر بالدرهم عصر البرجية
الكربوهيدرات (الخبز)[٢]	٩٠٠	٢٢٢	ثلث	١,٢٥
البروتين (الجُبن)[٣]	٦٥٠	٦٤٣	ثلثي درهم	٢
السمك	٣٠٠	٢٢٥	ثلث	ثلث
الدهون (زيت)[٤]	١٠٠	٩٠٠	ثلث	٢
المجموع	١٩٥٠	٤٠٠٠	١,٦٠	٥,٣

=الاستهلاك أخذناها من : ناصر إبراهيم ، الأزمات ١٣. وقد أخذها د.ناصر إبراهيم من : كريمة كريم : الفقر . هذا ولم نغفل سعر سلعة ما في أي سنه من سنوات الاستقرار أوردتها المصادر .

(١) بنود الوجبة والكميات وكمية الجرامات وكم تساوي من السعرات الحرارية من إعداد كريمة كريم : الفقر وتوزيع الثروات ٦٢.

(٢) ظل الخبز طوال عصر البحرية حتى نهاية ق ٨هـ في مصر يساوي ١:٢٤ من الدرهم ثم اخذ في الارتفاع مواكبة للتدهور النقدي ؛ ويؤكد ذلك ابن اياس بقوله في حوادث سنة ٨٣٠هـ انه وقع الرخاء بالديار المصرية حتى كان الرغيف بنصف درهم ابن اياس : بدائع ٢: ١١٤، ٧٤٤، وفي سنة ٩٠٠هـ يشير الى وقوع الرخاء حتى كان ٨ أرغفة خبز بايت بـ٣دراهم نقرة ٣: ٣٠١، ٣٠٨ مما يدل على تضاعف السعر مرات في السنوات العادية اواخر العصر .

(٣) كان الجبن المقلي هو المفضل لأبناء المدن ونلاحظ أنه بداية من سنة ٧٩٧هـ ارتفع سعره من ثلثي درهم إلى درهمين الرطل ولم ينخفض بعدها وطوال عصر البرجية واصل الارتفاع ولم يقل عن ٦ دراهم للرطل وفي أوقات الأزمات زاد زيادة رهيبة : ابن الصيرفي : نزهة ١: ٣٩٨.

(٤) يلحظ أنه في عصر البحرية كان يكفي الفرد للغذاء زيت بفلس فقط ابن حجر : الدرر الكامنة=

تقرير النفقات الغذائية في القطاع الريفي لإنتاج ٥٠٠٠ كيلو سُعر حراري يوميًا لأسرة مكونة من ٥ أفراد.

بنود الوجبة	الكمية بالجرام	السُعرات الحرارية	السعر بالدرهم عصر البحرية	السعر بالدرهم عصر البرجية
الكربوهيدرات (الخبز)	١٨٠٠	٢٥٠٠	ثلث	١,٣٣
البروتين (جُبن قريش)[١]	٩٠٠	٨٩٣	ثلاثة أرباع	١
خضر (بازلاء)[٢]	٧٠٠	٧٠٧	ثلث	١
الدهون (زيت)	١٠٠	٩٠٠	ثلث	٢,٧٥
المجموع	٢٧٠٨	٥٠٠٠	٢	٥,٧٥

ويتضح من الجدولين أن حجم الإنفاق على الأغذية لأسرة في الحضر في اليوم الواحد؛ لإنتاج ١٠٠٠ كيلو سُعر حراري لكل فرد منها يتجاوز الدرهم ونصف

=٤: ٣٠٩، وفي عصر البرجية لم يقل سعر الرطل من زيت الزيتون الذي يأكله الفقراء عن ٤ دراهم

(١) كان الجبن القريش (الجاموسي) هو الأكثر استهلاكا في الريف وكان سعر الرطل منه عصر البحرية يتراوح بين ربع إلى ثلث درهم وفي سنة ٨٠٥هـ ارتفع الرطل منه إلى درهمين ونصف ثم سرعان ما واصل ارتفاعه بقية العصر ولم يقل عن ٤ دراهم للرطل: انظر أسعار الجبن عند: رأفت النبراوي: أسعار ٣٩٠ وما بعدها.

(٢) كان سعر أردب البازلاء في عصر البحرية يتراوح بين ٤٠-٦٠ درهما للأردب وفي عصر الجراكسة لم يقل عن ١٥٠ درهما للأردب: ابن الصيرفي: نزهة ٢: ٣٦٨ وفي وقت الأزمات وصل الأردب إلى ٨٠٠ درهما انظر: المقريزي: إغاثة ٧٧.

درهم تقريبا عصر البحرية وخمسة دراهم ونصف عصر البرجية تقريبا ومن ثم تبلغ النفقات السنوية ٥٨٤ درهما عصر البحرية ٢٠٠٧ درهما عصر البرجية ، في حين يحتاج إجمالي نفقات الأغذية لأسرة ريفية على الأقل لـ ٥٠٠٠ كيلو سُعر حراري إلى ذرهمين يوميًا عصر البحرية وخمسة دراهم وثلثي درهم عصر البرجية ، وهو ما يعني أن إجمالي النفقات السنوية كان يبلغ ٧٣٠ عصر البحرية ٢٠٩٨ درهما عصر البرجية ؛ وذلك في ظل ثبات المؤشر السعري لأردب القمح عند ٢٠-٥٠ درهم عصر البحرية ١٣٠-٣٠٠ عصر البرجية ، بالإضافة إلى تكاليف أجرة السكن (وبخاصة بالنسبة للأسرة الحضرية ؛ حيث إن الفلاح يعتمد في بناء بيته من الطوب اللبن في الأرض التي يزرعها[١] والكسوة السنوية[٢]. يمكننا الوصول لمستوى الإنفاق عند خط الفقر ، وهو ما يوضحه الجدول التالي :

---

(١) PILOTI, *L'Egypte du commencement du qunzieme siècle d'après le Trait d'Emmenuel piloti de cret incipt 1420,* ed. Dopp, Le Caire 1950, p.21.

وهو يشير إلى السماح للفلاحين ببناء منازل لهم في قلب الأراضي.

(٢) تتضح لنا صورة الكسوة مما ذكره ابن دانيال يشكو فقره وضيق حاله ومن ضمن وصفه لملابسه قوله :

هذا ولي ثوب تراه مرقعًا ؟ من كل لون مثل ريش الهدهد

وفي مواضع أخرى يصف نفسه عريانًا في إشارة منه إلى انعدام وجود الكسوة وهو الأمر الذي يبين الوضع الذي كانت عليه كسوة الطبقات الشعبية من ناحية ، واطعمتهم من ناحية أخرى : إبراهيم حمادة : خيال الظل ١٦٧.

الأسرة	النفقات الغذائية عصر البحرية	النفقات الغذائية عُصر البرجية	أجرة السكن عصر البحرية[1]	أجرة السكن عصر البرجية	تكاليف الكسوة عصر البحرية	تكاليف الكسوة عصر البرجية	نفقات نثرية عصر البحرية	نفقات نثرية عصر البرجية	المجموع بالدرهم عصر البحرية	المجموع بالدرهم عصر البرجية
في الريف	٧٣٠	٢٠٩٨	--	--	١٥٠[2]	١٥٠	٥٠	٥٠	٩٣٠	٢٢٩٨
في المدن	٦٣٨	٢٠٠٧	٢٤	٢٤	١٢٠	١٢٠	٥٠	٥٠	٧٧٨	٢٢٠١

(١) تم احتساب تكاليف السكن طبقا لأقل إيجار ذكره المقريزي عن إيجار الفقراء بحوش الأحمدي والتي بلغت درهمين شهريا : المقريزي : الخطط ٢: ١٣٩؛ آدم صبرة : الفقر ١٧٧.

(٢) حساب الكسوة وفقًا لما رصدته وثائق وقف الناصر محمد، إذ أشارت إلى أن نصيب صوفي من الكسوة ثلاثين درهمًا نقرة في السنة، (وثائق وقف الناصر محمد، ٢: ٤٠٧) وإن كان لابد من أن نراعي أن هذه الفئات المعدمة والفقيرة لا تداوم على تجديد كسوتها سنويًا، بسبب ثقل أعباء تكاليفها، وهذا ما أكدته المصادر المعاصرة من معاناة الناس من قلة الكسوة : إبراهيم حمادة : خيال الظل ١٦٧.

ويتبين من الجدول أن الأسرة «المعدومة أو الفقيرة» سواء في الريف أو في المدن لكي تؤمن نفقات عيشتها يجب أن تتحصل على دخل لا يقل عن درهمين يوميا على الأقل في عصر البحرية وهو الذي شهد استقرار الحالة الاقتصادية وتطورها، وخمسة دراهم عصر البرجية هذا في الوقت الذي أشار فيه فريسكو بالدى في أثناء زيارته للقاهرة سنة ٧٨٦هـ/١٣٨٤م إلى وجود أكثر من مائة ألف شخص في القاهرة وحدها لا يتقاضون أجرًا في اليوم إلا درهمًا واحدًا؛ لذا ينام أكثرهم بالعراء ليلا لعدم قدرتهم على المسكن[١] ويتضح مدى ضالة هذه المبالغ إذا ما قورنت بالحد الأدنى من النفقات اليومية لفرد واحد من أبناء العسكر فقد كان للأمير بيبرس الصالحي في كل يوم لسماطه ولدوره ٣٠٠٠ رطل من اللحم ومثلها عليقة دون ما لمماليكه؛ هذا في الوقت الذي قال فيه العمري أن سعر رطل اللحم يتراوح من درهم لدرهمين»[٢] أي تكلفة مطعمه من اللحم فقط ٣٠٠٠-٦٠٠٠ الآف درهما يوميا أي أن الحد الأدنى لنفقات المعيشة لفرد واحد من أبناء العسكر. «طفل أو طفلة» يضاعف نفقات الأسرة الفقيرة[٣]!!!.

ويتضح مدى ضخامة مبلغ درهمين يوميا للطبقات الفقيرة إذا ما علمنا أن راتب البواب في وثيقة وقف الناصر حسن كان ٤٠ درهمًا شهريًا[٤]! ويجب هنا أن

---

(١) G. FRESCOBALDI, A visit to the holy places, (ed) the Ophilus, Jerusalem 1948, p.48.

(٢) العمري: مسالك ٣: ٢٥٥؛ وانظر عن بيبرس الصالحي: المقريزي: المقفى ٢: ٥٢٧؛ السلوك ١: ٨٨٠؛ ابن تغري بردي: النجوم ٨: ٢٢٧-٢٢٨.

(٣) كان أتابك العسكر مثلا له ما يعادل ٢٠٠٠٠٠ دينارا جيشية خلا رواتب جارية من اللحم والسكر والزيت وغيره.. القلقشندي: (أبو العباس أحمد، المتوفى ٨٢١هـ/ ١٤١٨م) صبح الأعشى في صناعة الانشا، ٤: ٥٠، تقديم فوي أمين، القاهرة - الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٥م.

(٤) وثيقة وقف الناصر حسن: ملحق لكتاب: ابن حبيب (الحسن بن عمر، ت ٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م): تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه ٣: ٤٠٨، تحقيق محمد محمد أمين، مراجعة سعيد عاشور، القاهرة -=

نأخذ في اعتبارنا أننا نتحدث عن أكثر فترات العصر المملوكي استقرارا في النواحي الاقتصادية والسياسية وهي فترة حكم الناصر محمد والناصر حسن. في حين كانت أجرة بواب في وثيقة وقف قايتباي[١] ٢٠٠ درهما شهريا وبموازاة مع ذلك كان أدنى حد لنفقات الأسرة عصر الجراكسة ٦ دراهم يوميا مما يوضح أن ارتفاع الأجر راجع لجنون مستوى المعيشة، مع تراجع جودة المنتجات عما كانت عليه في العصر الأول.

وفي واقع الأمر فإنه يصعب تقدير الدخل الريعي للأسرة الريفية لغياب أية معلومات عن عدد الأفدنة التي يمكن أن تتولى أسرة زراعتها واختلاف متوسط الإنتاجية من فدان إلى آخر والذي تحدده نسبة الخصوبة ومدى توافر المياه ونوعية الغلة، فضلا عن اختلاف نسبة مال السلطان والضرائب غير الرسمية[٢]. ولكن بصفة عامة كان العائد الريعي ضعيفا ويكاد يقيم أَوَدِ الأسرة الريفية وهو ما يؤكده إلى حد كبير ثقل الأعباء المالية الرسمية وغير الرسمية التي كثيرا ما تذمر منها الفلاحون، وكذلك ندرة وجود وثائق تركات تتعلق بهذه الطبقة في وثائق العصر المملوكي الباقية. أيضا هجرة الكثيرين منهم إلى المدن وبخاصة القاهرة للعمل بها بمهن متواضعة، فمثلا ترصد المصادر التي تعود لعصر المماليك أسماء عديدة من العلماء الذين تركوا الريف وهاجروا إلى القاهرة للعمل في المدارس أو الزوايا أو غيرها مقابل أجر[٣] وليس أدل على ذلك من أن أهل الريف كان لهم رواق بالجامع

=دار الكتب المصرية، ١٩٨٦م.

(١) وثيقة وقف السلطان قايتباي على المدرسة الأشرفية وقاعة السلاح بدمياط، نشر محمد محمد أمين، المجلة التاريخية، مجلد ٢٢، ١٩٧٥م، ٣٦٢.

(٢) انظر: قاسم عبده قاسم: النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، القاهرة ـ دار المعارف ١٩٧٨م، ١٨ـ٢٩.

(٣) المقريزي: السلوك ٢: ١٦٧، ٤: ١١٥٠؛ ابن حجر: إنباء ١: ٢٩٣، ٣: ٣٢.

الأزهر يختص بهم ، يشتغلون فيه بعلوم الشرع واللغة[١] أيضا يشير ابن تغري بردي إلى شمس الدين محمد البباوي الذي هاجر من بيا الكبرى بالوجه القبلي وعمل بمهنة الطباخة[٢].

وبالنسبة للقطاع الحضري نجد أن أسوأ فئة بين الأهالي كان يمثلها عمال المياوية والعمال اليدويين «الفعلة» الذين لم تكن لهم كفاءات خاصة ، ولم تكن لديهم حوانيت وكانوا يزاولون مهنا معينة مثل السقائين والمكارية والخدم والكناسين والبوابين ومن إليهم ، الذين كانت أجورهم زهيدة للغاية ، حتى قال آشتور إنه من المحال أن يتناول هؤلاء اللحم بانتظام بل ربما لم يكونوا يأكلونه إلا في أيام الأعياد[٣] وحتى أولئك الذين حددت دخولهم وفقا لدرجة ثراء الواقف «كالمزملاتية» ـ الذين كانوا يقومون بتسبيل الماء ـ فكانت أجورهم في سنوات مختلفة من عصر المماليك عشرون درهما شهريا ورطلان خبز يوميا في عصر الناصر حسن[٤] وفي عصر البرجية أصبح راتب المزملاتي ١٠٠ درهم شهريًا[٥] نقرة «أي بواقع ٣ دراهم إلى (٣ درهم يوميا مع الأخذ في الاعتبار أن في تلك الفترة فقدت الدراهم المملوكية تقريبا ٨٠؟ من قيمتها»[٦] وكانت الفئات الدنيا الأخرى بصفة عامة تشمل جميع

---

(١) المقريزي : السلوك ٤: ٣٢٣.

(٢) ابن تغري بردي : النجوم ١٦: ٣٤٠؛ وانظر بالتفصيل ذلك عند ، سحر السيد إبراهيم: الهجرات وتطور مدينة القاهرة في عصر سلاطين المماليك ، ماجستير بكلية الآداب جامعة الزقازيق ٢٠٠٤م. ١٨١.

(٣) ASHTOR, *Histoire*, p.310-311-315.

(٤) وثائق وقف الناصر حسن ٢: ٤٠٧ـ٤٠٩.

(٥) وثيقة وقف قايتباي ٣٦١.

(٦) يقول المقريزي عن ذلك : «...وارتفعت أسعار جميع المبيعات حتى بلغت أضعاف قيمتها المعتادة بالفضة ، فصار من معلومة مثلا مائة درهم في الشهر ـ وكان قبل هذه الحوادث (أيام فرج) والمحن يأخذها فضة ، عنها خمسة مثاقيل ذهب ـ فإنه الأن يأخذ عن المائة سبعة عشر رطلا ، ثلث رطل من الفلوس ،=

القائمين على الحرف الخاصة بتحويل المواد الغذائية «الطحن» والنسيج والصاغة وأشغال الجلود[١] فمثلا العجانون كانت أجرتهم الشهرية مائة درهم نقرة في عصر الجراكسة «أي بواقع ٣ دراهم إلى ٣.٢٥ درهم يوميًا»[٢] كما أن الحرفيين القائمين على أعمال ليست لها صفة الاستمرارية في مزاولتها بشكل يومي كالمهندسين والبنائين .. وغيرهم. الذين كانوا ينتقلون من موضع لآخر بحثا عن فرصة عمل في إطار حرفتهم، ومن ثم كانت دخولهم زهيدة كذلك على مستوى العام[٣].

وهكذا يتبين أن معظم هذه الطوائف كانت في أفضل الأحوال تعيش عند «خط الفقر» حيث إن غذاءهم كان يكفي للحفاظ على الجسد والروح معا ولكن فقط حينما يكون الطعام متوافر في كميات كافية؛ وذلك في ظل ثبات مؤشر القمح عند ١٥ درهمًا في الشطر الأول و٥٠ درهما في الشطر الثاني أما حين يتجاوز الـ٧٠ أو ١٠٠ في كلا العصرين على التوالي، فإن ذلك كان يضطرهم إلى ضغط نفقاتهم الزهيدة على شراء الأغذية الرخيصة للغاية والتي لا تنتج أو تكفل لهم الحد الأدنى من السعرات الحرارية، وهو ما يعد إشارة واضحة إلى ظروف حياة سيئة ولعل هذا ما عنته مقولة الأمير ططر مدبر مملكة السلطان أحمد بن المؤيد شيخ سنة ٨٢٤هـ/١٤٢١م لصدر الدين العجمي بعدما أعاده للحسبة «... لا تظلم أحدًا من السوقة وإلا شنقتك على باب زويلة ...» وكذلك مقولة السلطان جقمق للمحتسب سنة ٨٦٥هـ/١٤٦٠م بعد التخلص من أزمة الغذاء التي لحقت بالبلاد في العام الذي سبقه: «... لا تأخذ من السوقة شيئا مما

=يقال لها مائة درهم، ولا تبلغ دينارا واحدا، فيشتري بهذه المائة ما كان قبل هذا يشتريه بأقل من عشرين بكثير، ...» المقريزي: السلوك ٤: ٢٧-٢٨؛ SHOSHAN, *op. cit,* p.228.

(١) ASHTOR, *Histoire,* p.311.

(٢) وثيقة وقف قايتباي ٣٦١.

(٣) SHOSHAN, *Money,* pp.205-206; ASHTOR, *Histoire,* p.311.

كان يأخذه أمثالك ، واجتهد في إصلاح البضائع والنصيحة لجميع الرعية ، وإن كان رزقك ضعيفا فأخبرني حتى أزيده ...»[١].

ولعل ذلك يؤكد بأن أية تقلبات سعرية بسبب الرشوة أو غيرها كانت تؤثر على المستوى الغذائي للعامة ؛ لذا حذر أهل الدولة المحتسب أثر ذلك خاصة وإنه في بعض الأزمات الغذائية لم «.... يزداد أجر العمال من البناه والفعلة والحمالين ونحوهم من أرباب الصنايع شيئا بل استقرت إلى ما كانت عليه قبل الغلاء ، فمن كان يتكسب في اليوم درهما يقوم بحاله ، ويفضل له منه شيء ، صار الدرهم لا يجدي شيئا ، فمات ومات أمثاله من الأجراء والعمال والصنايع والفلاحين والسوال من الفقراء ...»[٢].

وعلى ذلك ، فإن تجاوز سعر أردب القمح للمعدل السعري لم يكن سوى دالة حقيقية على ارتفاع درجة الإحساس بوطأة الأزمة ؛ ففي بداية أزمة غلاء سنة ٧٩٧هـ/١٣٩٤ حين سجل أردب القمح ٧٠ درهما «بارتفاع ٩٠٪» ارتفعت سريعا أسعار سائر السلع الغذائية بنسبة تجاوزت نسبة ارتفاع أردب القمح نفسه ؛ فقد سجل الشعير زيادة على ٤٠ درهما (١٠٠٪) والفول ٤٠ درهما (١٠٠٪) والجبن المقلي بدرهمين الرطل (٢٣٠٪) ورطل لحم الضأن بدرهم ونصف (١٠٠٪) ورطل لحم البقر بدرهم ونصف (١٠٠٪)[٣] ومن البديهي أنه بنفس درجة الارتفاع كانت قوة هبوط تلك الفئة إلى ما دون خط الفقر وبصفة

---

(١) ابن اياس : بدائع ٢: ٦٥؛ البقاعي : إبراهيم بن عمر البقاعي ، المتوفى ت٨٨٥هـ گ١٤٨٠م) : إظهار العصر لأسرار أهل العصر ٣: ٢٣٧، تحقيق محمد سالم بن شديد العوفي ، ط ١، الرياض ، ١٩٩٢م.

(٢) المقريزي : السلوك ٣: ٢٣٤؛ مزيد من التفاصيل عن ذلك عند AYALON, «The plague and its effects upon the mamluk Army», GRAS, 1946, p.69 and byond

(٣) ابن الصيرفي : نزهة النفوس ١: ٣٩٩.

خاصة الذين كانت أجورهم اليومية أقل من درهمين، ولعل إشارة ابن الصيرفي عند حديثه عن إحدى نوبات الغلاء سنة ٨٠٦هـ/١٤٠٣م حينما قال: «فحصل بذلك الضرر العظيم للناس، سيما الفقراء وضعفاء الحال»[١] ما يؤكد تأثر تلك الفئات بالغلاء واهتزازات الأسعار أكثر من غيرها، كما تدل على وقوع تلك الفئات في الأيام العادية عند (خط الفقر) فإن وقع غلاء وقعوا تحت (خط الفقر) ولكن ليس معنى وقوعهم تحت خط الفقر أنهم كانوا يتعرضون للمجاعة فمازالت دخولهم المحدودة تمكنهم أو تحميهم من التعرض لهذه الكارثة وإن ظلوا يعانون من سوء التغذية واتساع فجوتها السلبية وليس أدل على ذلك من استمرار معيشة هذا الفئات مع تعرض بعضهم في بعض الأحيان للوقوع صرعي للجوع في أثناء تضاعف حدة الغلاء في هذه السنة ٨٠٦هـ/١٤٠٣م[٢].

إذ إن البقاء طويلا على «حافة المجاعة» يصبح شيئا مستحيلا مع تواصل سهم الأسعار وارتفاعه المتصاعد فقد ارتفع أردب القمح إلى ١٠٠ درهم ثم اندفع إلى ٢٦٠ درهمًا وظل يواصل ارتفاعه حتى استقر عند ٤٠٠ درهم فكان لابد للمجاعة أن تفترس هذه الفئة التي انفجرت تبحث عن كسرة خبز إلا أن الخبز فقد من أسواقه أياما؛ ونتيجة لتفاقم سوء التغذية وقع الوباء ليحصد الآلاف من الجماهير التي أضناها الغلاء الشديد وارتفاع نفقات المعيشة الذي فاق كل إمكاناتها ومن المؤكد على ضوء هذه الأحداث أن الأزمة لم تكن مجرد «غلاء شديد» ـ كما أطلقت عليها المصادر المعاصرة[٣] ـ ولكنها كانت مجاعة حقيقية؛ وذلك استنادا إلى مستويات الأجور الزهيدة التي كانت تتحصلها هذه الطبقات.

---

(١) ابن الصيرفي: نزهة النفوس ٢: ١٨٠؛ SHOSHAN, *Money*, p.219.

(٢) ابن حجر: إنباء الغمر ٢: ٢٥٩.

(٣) المقريزي: السلوك ٣: ١١١-١١٦-١١١٩؛ ١١٢٢-١١٢٦؛ ابن الصيرفي: نزهة النفوس٢: ١٧٨-١٨٤-١٨٦، ابن حجر: إنباء الغمر ٣: ٢٥٩؛ ابن اياس: بدائع ٢/١: ٦٧٨.

المجاعة النوعية

وبصفة عامة، يمكن الافتراض بأن تجاوز سعر أردب القمح ١٥٠ درهمًا عصر البحرية و٢٠٠ عصر البرجية كان يُعد إنذارًا خطيرًا بتفاقم سوء التغذية «أو نقص التغذية» وتعرض عدد كبير من الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل للجوع، وهذا ما قصده علماء التغذية عندما أشاروا إلى وجود فئات معينة تعجز عن تحصيل الحد الأدنى من المستوى الآمن من السعرات الحرارية؛ بسبب تدني القوة الشرائية لدخولهم إزاء الارتفاع المتوالي للأسعار وهو ما اصطلحوا على تسميته «بالمجاعة النوعية» أو «الجوع النوعي»[١] وكلما واصلت الأسعار ارتفاعها ارتفع نطاق ظاهرة سوء التغذية أو «المجاعة النوعية» في شمولها لعدد أخر من الفئات الاجتماعية حتى تبدو «المجاعة» شاملة لمعظم السكان «باستثناء النخبة العسكرية وكبار التجار والأعيان والميسورين ومن إليهم» ويفترض أن ذلك يحدث حين يبلغ أردب القمح ١٥٠ درهمًا على الأقل حيث إنه يمثل أدنى معدل سعري برزت به المجاعة المطلقة التي تضور بسببها الكثيرون من الأهالي سنة ٧٧٦هـ/ ١٣٧٤م[٢] وعلى ذلك فإن سنوات ٨١٠هـ/١٤٠٧م[٣]، ٨٢٠هـ/١٤١٧م[٤]، ٨٢٨هـ/١٤٢٤م[٥]، ٨٣٢هـ/ ١٤٢٨م[٦]، ٨٣٩هـ/١٤٣٥م[٧]، ٨٥٧هـ/

---

(١) فليب عطية، أمراض الفقر، المشكلات الصحية في العالم الثالث، الكويت ـ عالم المعرفة ع ١٦١، ١٩٩٢م. ٤٥؛ ناصر إبراهيم: الأزمات الاجتماعية ١٤.

(٢) المقريزي: إغاثة ٤٠؛ السلوك ٣: ٢٣٢ـ٢٣٧؛ ابن اياس: بدائع ١/٢: ١٣٨، ١٤٠، ١٤١.

(٣) المقريزي: السلوك ٤: ١٣١؛ ابن حجر: إنباء الغمر ٢: ٢٩٥.

(٤) ابن الصيرفي: نزهة النفوس ٢: ٣٩٩.

(٥) ابن حجر: إنباء الغمر ٣: ٣٥٠، ابن الصيرفي: نزهة النفوس ٣: ٦٩.

(٦) ابن الصيرفي: نزهة النفوس ٣: ١٤٨، ١٥٤، ١٦٠، ١٦٦.

(٧) العيني: عقد الجمان ٤٦٧ (طبعة قرموط) =

١٤٥٣م[١]، ٨٦٤هـ[٢]، التي كانت أسعار القمح فيها (على الترتيب): ٢٠٠، ٢٨٠، ٣٠٠، ٥٠٠، ٣٦٠ درهمًا، ٦ دنانير، ٦٠٠ درهم للأردب لم تكن مجرد «أزمات غلاء شديد» فحسب، بل كانت - في أقل التقديرات - «مجاعات نوعية» شملت كافة أفراد الطبقات الدنيا التي لم يكن لكتاب الأخبار أدنى اهتمام بتوصيف أحوالهم خلال تلك السنوات؛ حيث كانوا يكتفون بالإشارة إلى وقوع الأزمة في جمل محدودة، يعاودون بعدها سريعا لسرد الأحداث السياسية والعسكرية التي طغت على معظم كتاباتهم، كما أن شيوع ظاهرة نقل الأخبار عن بعضهم البعض كان سببا رئيسا في ضآلة المعلومات، وتماثلها في كثير من الأحيان[٣]

=J. MELOY, «Economic intervention and the the political Economy of the Mamluk state under al-Ashraf Barsbay», in M.S.R, vol9, No.2, middle East documentation center «medoc» The university of Chicago, 2009, p.93.

(١) البقاعي: إظهار العصر ١: ٤٠٤؛ ابن تغري بردي: النجوم ١٥: ٤٠٥ (وصل فيها الأردب القمح ٦ دنانير) «...وتقاتل الناس في وقت الخبز بالسلاح، وصاروا إلى حال ظنت معها هلاك أكثرهم...».

(٢) ابن تغري بردي: النجوم ١٦: ١٤٢.

(٣) تبدو مسألة نقل المصادر عن بعضها البعض واضحة جلية، ليس في المضمون فحسب بل في بنية التعبير والألفاظ والتشبيه، فعلى سبيل المثال، كتب المقريزي خلال مجاعة ٧٧٦هـ: «...وكثر موت الفقراء والمساكين بالجوع، فكنت أسمع الفقير يصرخ بأعلى صوته: لله لُبابه قد شحمة أذنى أشمها وخذوها ...» المقريزي: السلوك ٣: ٢٣٣. يتكرر هذا النص بكل ألفاظه عند: عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل ١/٤: ٧٧؛ السخاوي: وجيز الكلام ١: ٢٠٥، ابن اياس: بدائع ٢/١: ١٤٠؛ وأثناء ازمة غلاء سنة ٧٩٨هـ كتب المقريزي: «... وفي يوم الخميس ... ابتدأ بعمل الخبز الذي يفرق في الفقراء، وهو عشرون إردبا من القمح تعمل خبزا، وتولى ابن الطبلاوي ذلك ...»، المقريزي: السلوك ٣: ٨٥٣؛ نجد هذا النص مكررا مع اختلافات لا تكاد تذكر عند: ابن الصيرفي: نزهة النفوس ١: ٢٢٤؛ ابن حجر: إنباء الغمر ١: ٥٠٧؛ عبد الباسط ابن خليل: نيل الأمل ٢/١: ٢٦٥؛ السخاوي: وجيز الكلام ١: ٣٢١؛ ابن اياس: بدائع ٢/١: ٤٨٢.

وفي ضوء ما تقدم تبين أن: إذا كانت مجاعات ٦٩٤، ٧٧٦، ٨٠٥، ٨٩٢هـ/١٢٩٤، ١٣٧٤، ١٤٠٢، ١٤٨٦م قد أطلقت عليها المصادر ـ كما ذكرنا ـ أزمات «غلاء شديد» فإن ذلك يحملنا على الاعتقاد بأن مفهوم «الغلاء الشديد» لدى كتاب الأخبار كان واسعا في محتواه، إذ يشمل ارتفاع الأسعار وكذلك جميع أبعاد الأزمة الغذائية «مجاعة نوعية وشاملة»، وعلى ذلك يجب أن يكون واضحًا في الأذهان أن استخدام هذا المصطلح «غلاء شديد» عند مؤرخي عصر سلاطين المماليك يأتي متضمنا هذا المحتوى. وذلك لأن كثير من المؤرخين جاءوا من نخبة الصفوة المدنية بل والعسكرية أيضا وعدد لا بأس به كان من مجتمعات أخرى، وهو ما أضفى على عملهم أنواعا من الإهمال لشأن عامة الشعب أو الاستخفاف بهم.

ونلمح علامات هذا الاحتكار الاجتماعي فيما وصفوا به العامة من ألفاظ كالدهماء والزعار والعامة ...الخ إلى غير ذلك من مسميات تنم عن موقف اجتماعي مترفع. وعلى ذلك كان كتاب الأخبار ينظرون إلى أزمات الرعية باعتبارها حدثا عارضا، فضلا عن الاقتصار على سرد ما يخص الرعية في إطار القاهرة وحدها أما الأقاليم فغالبا ما كانت خارج الحساب؛ وحتى ذكرهم لأزمات الكادحين في القاهرة كان يتوقف على تمادي تلك الأزمات في الانتشار وتوقف الأحوال مما يجبرهم على الالتفات لها، وكونهم وصفوا بعض الأزمات بالغلاء الشديد برغم ما تميزوا به اقتصاديا واجتماعيا، فذلك يعني أن الأمر بالنسبة للعامة كان كارثيا. وعلى ذلك فإن مفاهيم «الغلاء» أو «الغلاء الشديد» أو «مجاعة» أو غيرها من المسميات كنت واسعة في محتواها لدى مؤرخي العصر.

قائمة المختصرات

REL : Revue Des Etudes Islamiques.

EHR : Egyptian Historical Review.

JRAS : Journal of the Royal Asiatic Society.

MSR : Mamluk Studies Review.